

جامعة اليرموك  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
قسم الاقتصاد

تقدير محددات الطلب على التعليم الخاص  
الأساسي والثانوي في الأردن  
رسالة ماجستير

الطالب  
علي احمد غنايم

إشراف  
الأستاذ الدكتور خليل نايف حماد

نيسان ١٩٩٩ م

تقدير محددات الطلب على التعليم الخاص  
الأساسي والثانوي في الأردن

إعداد

علي احمد غنايم

بكالوريوس محاسبة - الجامعة الأردنية (١٩٨٤)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على  
درجة الماجستير في جامعة اليرموك - قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة:

أ.د. خليل نايف حماد ..... مشرفاً

د. وليد محمود حميدات ..... عضواً

د. ألور الحاج راشد القرعان ..... عضواً

نيسان ١٩٩٩ م

## الإهداء

إلى والدتي ووالدي

إلى زوجتي

إلى بنيتي ساجدة وآية وآلاء وتسنيم وأسيل

إلى ولدي محمد

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا الجهد المتواضع، ولا يسعني وقد شارفت على إتمامه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير والاعتراف بالجميل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور خليل حماد حفظه الله، الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يدخر وسعا في سبيل إظهارها بالمظهر اللائق، وقد منحني من علمه ووقته الكثير، وكان بحق من خير من عرفت تواضعا وخلقا فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، فضيلة الدكتور وليد حميدات رئيس قسم الاقتصاد وعضو هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، وفضيلة الدكتور أنور القرعان عضو هيئة التدريس في الكلية، لتفضلهما حفظهما الله بقبول مناقشة هذه الرسالة، وقد بذلا في سبيل ذلك من الوقت والجهد الكثير، فإله أسأل أن يجزيهما عني خير الجزاء، ومما لا شك فيه أنني قد أفدت كثيرا من ملاحظاتهم وتصويباتهم القيمة، وفضيلة الدكتور هشام الحلو في قسم الرياضيات بكلية العلوم في الجامعة الأردنية على ملاحظاته القيمة التي ساهمت في تصميم استبانة هذه الدراسة.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لهذه الجامعة العريقة، جامعة اليرموك، ممثلة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، لإتاحة الفرصة لي بمواصلة الدراسات العليا في رحابها.

وأشكر كذلك مدارس الأقصى ممثلة في هيئة مديرها، ونائب رئيسها الأستاذ سليم عرفات، مدير مكتب ارتباط جامعة النجاح الوطنية، ومديرها العام معالي الأستاذ يوسف العظم حفظه الله، فقد منحني الكثير من الوقت لمتابعة الدراسة، وكان بحق من خير من عرفت تواضعا وخلقا وحسن إدارة فجزاه الله عني خير الجزاء، والاخوة زملاء معين الحلو، ومحمد يونس،

وحسام دعيس، وحسن عاشور على مساهمتهم معي في إنجاز هذا العمل، والله لا يضيع أجر  
من أحسن عملاً.

كما ويقتضي العرفان والوفاء أن أقدر لزوجتي وأولادي ما تحملوه مني ومعسي طيلة  
فترة دراستي، فلهم كل الشكر وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحث

علي أحمد غنايم



## فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
. الإهداء	ج
. شكر وتقدير	د
. فهرست المحتويات	و
. فهرست الجداول	ي
. فهرست الملاحق	م
. الملخص بالعربية	ن

### الفصل الأول

#### تمهيد

١-١ . المقدمة	٢
٢-١ . الدراسات السابقة	٤
٣-١ . أهمية الدراسة	٨
٤-١ . أهداف الدراسة	٩
٥-١ . تسلسل الدراسة	١٠
٦-١ . مصادر البيانات ومنهجية الدراسة	١١

### الفصل الثاني

#### تطور التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن

خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٩٦

١-٢ . مقدمة	١٣
-------------	----

- ٢-٢ . التطور الكمي لمدارس التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن  
 خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٩٦ ..... ١٤
- ٣-٢ . التطور الكمي لشعب التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن  
 خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٩٦ ..... ١٦
- ٤-٢ . التطور الكمي لطلبة التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن  
 خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٩٦ ..... ١٨
- ٥-٢ . التطور الكمي لمعلمي التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن  
 خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٩٦ ..... ٢٠
- ٦-٢ . مقارنة بين معدل نصيب الشعبة والمعلم من الطلبة في قطاعي التعليم  
 الخاص والعام الأساسي والثانوي ..... ٢٢

### الفصل الثالث

#### الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن

##### - دراسة السلاسل الزمنية -

- ١-٣ . مقدمة ..... ٢٥
- ٢-٣ . النموذج القياسي للطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي ..... ٢٥
- ٣-٣ . محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي باستخدام بيانات  
 السلاسل الزمنية ..... ٢٨
- ٤-٣ . النتائج القياسية والإحصائية ..... ٣١

## الفصل الرابع

الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن من وجهة نظر

الذين يرسلون أبنائهم إلى المدارس الخاصة

- الدراسة الميدانية -

٣٨	١-٤ . مقدمة .....
٣٨	٢-٤ . مجتمع الدراسة .....
٣٨	٣-٤ . أداة الدراسة .....
٤٠	١-٣-٤ . خطوات إعداد الاستبانة .....
٤١	٢-٣-٤ . طريقة توزيع الاستبانة .....
٤١	٤-٤ . عينة الدراسة وخصائصها .....
	٥-٤ . النموذج القياسي لتقدير الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي
٤٦	باستخدام البيانات المقطعية: .....
٤٦	١-٥-٤ . بناء النموذج ومتغيراته .....
٤٩	٢-٥-٤ . متغيرات الدراسة .....
٥١	٣-٥-٤ . المعالجة الإحصائية .....
٥٢	ملحق عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب متغيرات الدراسة .....

## الفصل الخامس

النتائج القياسية والإحصائية للدراسة الميدانية

٥٥	١-٥ . مقدمة .....
٥٥	٢-٥ . اختبار جودة تمثيل النموذج للبيانات .....

- ٥٦ ..... ٣-٥ . عرض وتفسير النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية
- ٦٢ ..... ٤-٥ . عرض وتفسير النتائج الإحصائية المتعلقة بالهدف الثاني
- ٦٣ ..... ٥-٥ . عرض وتفسير النتائج الإحصائية المتعلقة بالهدف الثالث

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات

- ٦٦ ..... ١-٦ . النتائج
- ٦٧ ..... ٢-٦ . التوصيات
- ٦٩ ..... . مراجع الدراسة
- ٧٤ ..... . ملاحق الدراسة
- ٨٢ ..... . الملخص باللغة الإنجليزية

فهرست الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(١-٢)	. التطور الكمي لمدارس التعليم الخاص، ومعدل نموها السنوي، وأهميتها النسبية للمجموع العام لمدارس التعليم الأساسي والثانوي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥	١٥
(٢-٢)	. التطور الكمي لشعب التعليم الخاص، ومعدل نموها السنوي، وأهميتها النسبية للمجموع العام لشعب التعليم الأساسي والثانوي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥	١٧
(٣-٢)	. التطور الكمي لطلبة التعليم الخاص، ومعدل نموه السنوي، وأهميته النسبية للمجموع العام لطلبة التعليم الأساسي والثانوي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥	١٩
(٤-٢)	. التطور الكمي لمعلمي التعليم الخاص، ومعدل نموه السنوي، وأهميته النسبية للمجموع العام لمعلمي التعليم الأساسي والثانوي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥	٢١
(٥-٢)	. معدل نصيب الشعبة والمعلم من الطلبة في قطاعي التعليم الخاص والعام الأساسي والثانوي.	٢٣
(١-٣)	. النتائج القياسية والإحصائية لتقدير دالة الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي	٣١
(٢-٣)	. البيانات الإحصائية اللازمة لتقدير دالة الطلب على التعليم الخاص خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥	٣٥

- (١-٤) . الأهمية النسبية لأعداد الطلبة والمدارس والشعب والمعلمين في
- ٤٢ عمان بالنسبة للمجاميع الكلية للتعليم الخاص في عام ١٩٩٦/٩٥ .....
- (٢-٤) . التوزيع الجغرافي لطلاب التعليم الخاص الأساسي والثانوي بين
- محافظات المملكة، والأهمية النسبية، ونسبة طلاب التعليم الخاص
- ٤٣ إلى طلاب التعليم العام في كل محافظة، للعام الدراسي ١٩٩٦/٩٥
- (٣-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب المنطقة .....
- (٤-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف
- ٤٤ المعياري حسب متغير الدخل .....
- (٥-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف
- ٤٥ المعياري حسب متغير حجم الأسرة .....
- (٦-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب وساطة النقل من وإلى
- ٥٢ المدرسة الخاصة .....
- (٧-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب مهنة ولي الأمر .....
- (٨-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب مهنة الأم .....
- (٩-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب درجة تعليم ولي الأمر .....
- (١٠-٤) . عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب درجة تعليم الأم .....
- (١-٥) . تصنيف النتائج المتوقعة والفعلية .....
- (٢-٥) . المعلمات المقدره لدالة الطلب اللوجستية .....
- (٣-٥) . المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب الاختيار
- ٦٣ بين التعليم الخاص والتعليم العام وترتيبها حسب أهميتها .....

(٤-٥) . المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب الاختيار بين

٦٤ مدرسة خاصة ومدرسة خاصة أخرى وترتيبها حسب أهميتها .....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## فهرست الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	الرقم
	. استبانة دراسة محددات الطلب على المدارس الخاصة في	(١-٤)
٧٥	..... محافظة العاصمة عمان	
٧٨	..... الإجراءات الرسمية لاعداد الاستبانة للتوزيع	(٢-٤)

# تقدير محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن

إشراف الأستاذ الدكتور خليل حماد

## الملخص بالعربية

يعتبر تقدير الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، من أكثر الموضوعات أهمية في الوقت الحاضر، حيث تبرز أهميته لقطاع عريض من المستثمرين في هذا المجال ولأصحاب القرار في مؤسسات التخطيط الحكومي، ولأولياء أمور الطلبة أنفسهم، ومن الأسباب التي دعيتي لاختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى أهميته، هو أنني لم أر حسب اطلاعي من بحث في هذا الموضوع، فأحببت أن أضيف إلى المكتبة الاقتصادية مرجعا جديدا في هذا المجال، وقد ساعدني على ذلك خبرتي العملية في قطاع التعليم الخاص، حيث أعمل رئيسا لقسم الشؤون المالية والتسجيل في إحدى كبريات المدارس الخاصة في الأردن منذ أكثر من ثماني سنوات.

وقد تم إجراء العديد من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع. وتأتي هذه الدراسة لتحاول بناء نموذج لتقدير الطلب، بحيث يكون معتمدا على نوعين من البيانات: النوع الأول ويمثل بيانات السلاسل الزمنية المتوفرة في مراجعها الإحصائية وهو ما أسميناه بدراسة السلاسل الزمنية؛ والنوع الثاني ويمثل البيانات المقطعية التي تم الحصول عليها ميدانيا، بواسطة استبانة صممت لهذا الغرض وهو ما أسميناه بالدراسة الميدانية، وتفترض الدراسة أن نتائج الدراسة الميدانية سوف تدعم نتائج دراسة السلاسل الزمنية، وهذا ما توصلت إليه الدراسة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الكلية للطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، بالإضافة إلى التعرف على الأهمية النسبية للعوامل التي تدفع

الأسر للاختيار بين التعليم الخاص والتعليم العام من جهة، وبين مؤسسات التعليم الخاص من جهة أخرى.

وقد أظهرت الدراسة أن معدل النمو السنوي للطلبة في قطاع التعليم الخاص ٦,٣٢%، وهو تقريبا ضعف معدل النمو السنوي للسكان، وهذا مؤشر على زيادة الإقبال على التعليم الخاص. وأظهرت أيضا أن معدل النمو السنوي للمعلمين ٨,٦%، وهو أعلى من معدل النمو السنوي للطلبة، وهذا مؤشر على تحسن نوعية العملية التعليمية والتربوية في هذا القطاع. وخلصت الدراسة إلى أن الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن مرتفع جدا وفي تزايد مستمر، على الرغم من وجود قطاع التعليم العام الواسع، بالإضافة إلى تأثيره بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للأسرة.

## الفصل الأول

تمهيد

يعول الاقتصاديون وعلماء السياسة والاجتماع وغيرهم على التعليم في المساهمة في حل كثير من المشاكل، خاصة الاقتصادية منها، وذلك فيما يتعلق بالإنتاجية، والنمو الاقتصادي، والوعي الصحي، والنمو السكاني، بالإضافة إلى تخفيض معدلات الجريمة. (Levin and Kelley, 1994: p.97)

ولقد تزايد الاهتمام بالتعليم بسبب تزايد حجم الطلب الاجتماعي، مما حدا بالحكومات للاهتمام بالتعليم باعتباره استثمارا ذا عائد اقتصادي. فعمدت هذه الحكومات إلى تخصيص جزء كبير من موازنتها للعملية التعليمية. ففي الأردن مثلا، كان حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العام في عام ١٩٩٥ (10.78%) من موازنة الدولة. (التقرير الإحصائي السنوي التربوي، ٩٦/٩٥، ص ١٤)

وخدمة التعليم كسائر الخدمات الاقتصادية تخضع لظروف العرض والطلب، إلا أن مبدأ العرض والطلب القائم على المنفعة الخاصة، قد لا يتفق مع المنفعة العامة. ومن هنا انقسمت الآراء حول تمويل التعليم إلى اتجاهين: الاتجاه الأول ويؤيد سياسة التمويل العام، بحجة أن التمويل العام يتيح للدولة إمكانية توجيه السياسة التعليمية بما يتلاءم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، بالإضافة إلى أن ارتفاع المنافع الاجتماعية للتعليم بالمقارنة مع المنافع الخاصة، تجعل من الضروري أن تتدخل الحكومة لدعم التعليم بالقدر الذي يحقق الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة، حيث أن ترك هذه الخدمة للقطاع الخاص سوف يؤدي إلى حرمان الفقراء من هذه الخدمة، وهذا من شأنه أن يزيد التكاليف الاجتماعية على المجتمع. (خصاونة، ١٩٩٥: ص ٦)

والاتجاه الثاني بؤيد سياسة التمويل الخاص، بحجة أن التعليم العام عاجز عن تلبية حاجات جميع شرائح المجتمع، وبأن القطاع الخاص أكثر كفاءة في توظيف الموارد من القطاع العام، بالإضافة إلى أن الدعم الحكومي للتعليم لا يحقق العدالة في المجتمع بين الفقراء والأغنياء، حيث أن الأغنياء سيستفيدون من هذا الدعم أكثر من الفقراء، بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للطلاب الفقراء بالمقارنة مع غيرهم . (Todaro,1978:pp.346-350)

والأردن يأخذ بالوسطية في هذا المجال، وذلك باتباع سياسة التعليم العام، مع سماحه للقطاع الخاص بتقديم هذه الخدمة أيضا، ويلقى هذا القطاع اهتماما من الحكومات المتعاقبة، نظرا لما يوفره من جهد وتكاليف على الموازنة العامة، حيث تشير الإحصاءات أن متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام كان (١٩٥) ديناراً للعام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ . (انظر جدول ٢-٣).

وبتشجيع الحكومة لهذا القطاع تكون قد وفرت موارد مالية وإدارية لاعداد كبيرة من الطلاب، وهذا من شأنه أن يتيح الفرصة للحكومة لتكثيف الجهود والموارد لدعم العملية التعليمية وتطويرها لأولئك الذين لا يستطيعون إرسال أبنائهم للمدارس الخاصة. والعملية التعليمية في قطاع التعليم الخاص محكومة ومراقبة من قبل قوانين وأنظمة وتعليمات وزارة التربية والتعليم، سواء من حيث أسس القبول ، أو أسس النجاح والرسوب، أو أعداد الطلاب في علاقته مع المساحات في الغرف الصفية، أو توزيع الحصص، وانصبية المعلمين، ... الخ.

هذا وتشير الشواهد بان نسبة الإقبال على التعليم الخاص في تزايد مستمر، وذلك بسبب عامل الزيادة السكانية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن معدل النمو السكاني السنوي في الأردن يزيد عن (3 %)، (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٦: جدول ٢). وبسبب تغير عادات الناس وأنماط حياتهم، وبسبب زيادة وعي الأفراد بأهمية التعليم ومنافعه لهم ولأبنائهم، وبسبب ما يوفره هذا

القطاع من مميزات تربوية وتعليمية ، كوسائل النقل، وتعليم مادة اللغة الأجنبية منذ المراحل الأساسية الأولى للطالب، وبسبب الاكتظاظ الذي تعاني منه الغرف الصفية التابعة لقطاع التعليم العام، وخاصة في المدارس التي تقع داخل التجمعات السكانية الكبيرة، وبشكل عام فإنه من بين كل سبعة طلاب في الأردن يلتحق طالب واحد بالتعليم الخاص. (التقرير الإحصائي السنوي التربوي، العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥، ص٣٧).

إلا أن هذا لا يمنع من الأخذ بعين الاعتبار احتمالية تراجع الطلب على التعليم الخاص ، بسبب الظروف الاقتصادية العامة، مثل تندي مستوى الدخل النسبية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتوفر البديل لهذه الخدمة في التعليم العام .

## ٢-١ الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع تقدير الطلب على التعليم من جوانب مختلفة؛ منها من تناول بشكل مباشر تقدير الطلب على التعليم، ومنها من تناول العوائد الاجتماعية للاستثمار في التعليم، وهذه الدراسات هي:

١. دراسة تقدير الطلب على المدارس الخاصة في أمريكا، التي قام بها الباحثان Osman, J و Gemello, J.M ، والتي تناولت المحددات الاقتصادية والاجتماعية والدينية للطلب على المدارس الخاصة، وقد استخدم الباحثان فيها أسلوب دراسة البيانات المقطعية، والنموذج اللوجستي. وكان الهدف من الدراسة هو التعرف على بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تؤثر على قرار الأسرة في إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة، بالإضافة إلى تحليل سياسة الدعم الحكومي للتعليم الخاص وفق معياري الكفاءة والفعالية. وقد تم تعريف المتغير التابع على أنه اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص إلى الطلاب

المنتخبين بالتعليم العام، وتم تعريف المتغيرات المستقلة على أنها اللوغاريتم الطبيعي لكل من: متوسط دخل الأسرة، ونسبة الأسر التي يقل حجم دخلها السنوي عن خط الفقر، ونسبة الأسر التي يكبر حجم دخلها السنوي عن ثلاثة أضعاف خط الفقر، وحجم الأسرة، ومتوسط الإنفاق العام على التعليم، وعدد السكان في الفئة العمرية 5-18 سنة، ونسبة الطلاب الكاثوليك، ونسبة الطلاب السود، ونسبة الطلاب الآسيان، وحجم الصف. وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل التي تتمتع بأهمية إحصائية وذات تأثير سلبي على المتغير التابع هي: نسبة الأسر التي يقل حجم دخلها السنوي عن خط الفقر، وحجم الأسرة، ومتوسط الإنفاق العام على التعليم، وعدد السكان في الفئة العمرية 5-18 سنة، ونسبة الطلاب السود، ونسبة الطلاب الآسيان، وحجم الصف. وأن العوامل التي تتمتع بأهمية إحصائية وذات تأثير إيجابي على المتغير التابع هي: متوسط دخل الأسرة، ونسبة الأسر التي يكبر حجم دخلها السنوي عن ثلاثة أضعاف خط الفقر، ونسبة الطلاب الكاثوليك. (Gemello and Osman, 1984 :pp. 262-279)

٢. دراسة الطلب على التعليم العالي في الأردن، التي قام بها الباحث محمد محمود بني عيسى، والذي تناول فيها محددات الطلب على التعليم العالي. وقد استخدم الباحث فيها أسلوباً لدراسة السلاسل الزمنية، ودراسة البيانات المقطعية. وكان الهدف من الدراسة هو التعرف على محددات الطلب على التعليم العالي في الأردن. وقد تم تعريف المتغير التابع لدراسة السلاسل الزمنية على أنه اللوغاريتم الطبيعي لعدد طلبات الالتحاق بالتعليم الجامعي، وتم تعريف المتغيرات المستقلة على أنها اللوغاريتم الطبيعي لأعداد خريجي الثانوية العامة للفرع الأكاديمي في السنة  $t-1$  ، واللوغاريتم الطبيعي للنسبة بين الرقم القياسي لتكاليف التعليم ومؤشر الأسعار العامة في السنة  $t$  ، واللوغاريتم الطبيعي لأعداد البعثات الحكومية إلى الجامعات المحلية للسنة  $t$  . وقد خلصت دراسة السلاسل الزمنية إلى أن أعداد الناجحين

في الثانوية العامة، والنسبة بين الرقم القياسي لسعر التعليم ومؤشر الأسعار العامة، والبيانات الحكومية، جميعها ذات تأثير إيجابي على الطلب على التعليم العالي، أما حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فكان ذو تأثير سلبي على الطلب على التعليم العالي في الأردن. وفي دراسة البيانات المقطعية استخدم الباحث النموذج اللوجستي Logistic Model وقد تم تعريف المتغير التابع على أنه الطلب على التعليم العالي في الأردن ممثلاً برغبة الطالب في مواصلة التعليم الجامعي بعد الثانوية العامة، وتم تعريف المتغيرات المستقلة على أنها: الجنس، وفرع الدراسة في الثانوية العامة، ومهنة ومستوى تعليم الوالدين، والمعدل المدرسي للطلاب في الصف الأول الثانوي، وحجم الأسرة، ومعدل الدخل الشهري للأسرة، والتكلفة المتوقعة للتعليم العالي. وقد خلصت الدراسة إلى أن معدل الطالب المدرسي، ومعدل الدخل الشهري للأسرة، يؤثران إيجابياً في الطلب على التعليم العالي، أما حجم الأسرة والتكلفة المتوقعة للتعليم فيؤثران سلباً في الطلب على التعليم. (بنسي عيسى، ١٩٩٥: رسالة ماجستير).

٣. دراسة الطلب على التعليم العالي في أمريكا، التي قام بها الباحث Hight, J.E. والتي تناولت محددات الطلب على التعليم العالي. وقد استخدم الباحث فيها أسلوب دراسة السلاسل الزمنية. وكان الهدف من الدراسة التعرف على تأثير كل من الدخل والرسوم المدفوعة على الطلب على التعليم العالي. وقد تم تعريف المتغير التابع على أنه اللوغاريتم الطبيعي لنسبة أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الخاص إلى أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي العام، وقد تم تعريف المتغيرات المستقلة على أنها اللوغاريتم الطبيعي لكل من: الدخل المتاح الحقيقي للأسرة، ومتوسط الرسوم في مؤسسات التعليم العالي العام، ومتوسط الرسوم في مؤسسات التعليم العالي الخاص. وقد خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة الرسوم

في مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى الرسوم في مؤسسات التعليم العالي العام ذا تأثير سلبي على المتغير التابع الذي تم تعريفه، بالإضافة إلى أن ارتفاع دخل الأسرة يشكل عاملاً إيجابياً في زيادة مساهمة القطاع الخاص في سوق التعليم العالي في أمريكا. (Hight, 1975 :pp. 513-520)

٤. دراسة تقدير الطلب على التعليم العالي في أمريكا، التي قام بها الباحثان ويلر وهوناك (Hoenack and Weiler) وهذه تمثل نموذج توقع للطلب على التعليم الخاص الجامعي في أمريكا، ومن ثم تقييم إنجاز هذا النموذج من خلال حالة تطبيقية على جامعة مينوسوتا Minnesota وقد تضمن النموذج مجموعة من المعادلات هي:

١. معادلات الطلب على التعليم العالي بمتغيرات كل من الرسوم وسوق العمل.

٢. معادلات التوقع بقيم متغيرات سوق العمل التي تؤثر في الطلب.

٣. طرق لحساب فترات الثقة للطلب المتوقع.

والباحثان استخدمتا أسلوب دراسة السلاسل الزمنية. وكان الهدف من الدراسة هو بناء نموذج توقع للطلب على التعليم الجامعي في أمريكا. وقد تم تعريف أكثر من متغير تابع، منها اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الطلاب الملتحقين بجامعة مينوسوتا إلى المجموع الكلي للطلاب المؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي بولاية مينوسوتا، أما المتغيرات المستقلة فتم تعريف أربعة عشر متغيراً منها: الرسوم في جامعة مينوسوتا، والرسوم في الجامعات الأخرى بولاية مينوسوتا، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد خلصت الدراسة إلى التأثير السلبي للرسوم على الطلب على التعليم الجامعي بشكل عام، وبأهمية إحصائية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للنتائج المحلي الإجمالي على الطلب على التعليم الجامعي، وبأهمية إحصائية.

(Hoenack and Weiler, 1979 :pp. 89-113)

ومن الدراسات التي تناولت العوائد الاجتماعية للاستثمار في التعليم دراسة عائد الاستثمار في راس المال البشري في الأردن، التي قام بها الباحث سليمان حمدان الخرايشة، والتي تناولت تحليل العوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في التعليم. (الخرايشة، ١٩٩٦ : رسالة ماجستير)

ودراسة تحليل سعر المنفعة للمرحلة الجامعية الأولى في الأردن للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦، التي قام بها الباحث علي حورية، والتي تناولت تحليل سعر المنفعة للجامعات الرسمية (الأردنية واليرموك ومؤتة الجناح المدني). (حورية، ١٩٨٧ : رسالة ماجستير)

ودراسة الاستثمار التربوي للتعليم المهني في الأردن من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩، والتي قام بها الباحث هشام الدعجة، والتي تناولت العوائد الاجتماعية للاستثمار في المدارس والمراكز المهنية في الأردن. (الدعجة، ١٩٩٠ : رسالة ماجستير)

ودراسة الاستثمار في التعليم في عدد من الدول النامية، التي قام بها Psacharopoulos الباحث التربوي في قسم التربية التابع للبنك الدولي ، والتي تناولت تحليل معدل العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم في هذه الدول. (Psacharopoulos, 1983: pp.59-66)

### ٣-١ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً مهماً في الاقتصاد التربوي الأردني، نظراً لتأثير التعليم على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالناتج المحلي، والدخل القومي، والعمالة والبطالة، وغيرها.

وهذه الدراسة مهمة لقطاع عريض من المستثمرين في القطاع الخاص، حيث تساعدهم في التعرف على عوامل الطلب على التعليم الخاص، بالإضافة إلى أهميتها لأصحاب القرار في

مؤسسات التخطيط التربوي، حيث تساعدهم في التعرف على الأهمية النسبية لعوامل الطلب على التعليم الخاص، خاصة وان العلاقة بين التعليم الخاص والتعليم العام هي علاقة تبادلية عكسية، بمعنى أن زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص سوف يكون على حساب تخفيض أعداد الطلاب في التعليم العام وبنفس المقدار، والعكس صحيح<sup>١</sup>، كذلك تأتي أهميتها لأولياء أمور الطلبة أنفسهم، حيث تساعدهم في التعرف على العوامل الحقيقية للطلب على التعليم الخاص.

## ١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هي المحددات الكلية للطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن؟
  ٢. ما هي الأهمية النسبية للعوامل التي تدفع الأسر للاختيار بين التعليم الخاص والتعليم العام؟
  ٣. ما هي الأهمية النسبية للعوامل التي تدفع الأسر للاختيار بين مدرسة خاصة وخاصة؟
- ولتحقيق الهدف الأول، قام الباحث ببناء نموذج قياسي مناسب لتقدير محددات الطلب، معتمدا على بيانات السلاسل الزمنية المتوفرة (دراسة السلاسل الزمنية). ولتدعيم النتائج التي سيفرزها هذا النموذج، قام الباحث ببناء نموذج قياسي آخر معتمدا على البيانات المقطعية (الدراسة الميدانية).

---

<sup>١</sup> إحصاءات وزارة التربية والتعليم، درجت على تصنيف بياناتها حسب السلطة المشرفة على التعليم إلى ثلاث مجموعات هي: المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة، ومدارس وكالة الغوث، وعلى افتراض أن مدارس وكالة الغوث مغلقة على الطلاب المستفيدين من خدمات وكالة الغوث، فإن الطلاب الباقين يتوزعون بين المدارس الحكومية والخاصة.

<sup>٢</sup> التعليم الأساسي يشير إلى الصفوف من الأول الأساسي وحتى العاشر الأساسي، في حين يشير التعليم الثانوي إلى الصفين الحادي عشر والثاني عشر.

ولتحقيق الهدفين الثاني والثالث قام الباحث بدراسة ميدانية على محافظة العاصمة عمان كحالة تطبيقية، ومن خلال استبانة لدراسة العوامل التي تؤثر على الطلب على المدارس الخاصة، بحيث عكست هذه الدراسة تفضيلات الأسر في الاختيار بين المدارس الخاصة والمدارس العامة من جهة، وبين مؤسسات التعليم الخاص من جهة أخرى.

## ٥-١ تسلسل الدراسة:

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة سيتم تقسيمها إلى ستة فصول، فبعد هذا الفصل، يقدم الفصل الثاني التطور التاريخي للتعليم الخاص بمكوناته المختلفة (المدرسة، والشعبية، والطالب، والمعلم) خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٩٦، ويتضمن الفصل الثالث قياس أثر المتغيرات المستقلة على الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، من خلال بناء نموذج قياسي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تم تعريف المتغير التابع على أنه نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص إلى الطلاب الملتحقين بالتعليم العام في الأردن في المرحلتين الأساسية والثانوية، والنموذج يفترض أن المتغير التابع يعتمد على مجموعة من المتغيرات المستقلة التالية: متوسط رسوم التعليم الخاص، ومتوسط الدخل السنوي للفرد، ومتوسط تكلفة الطالب في التعليم العام، ومتوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام، وعدد السكان. والفصلين الرابع والخامس يبحثان في الدراسة الميدانية: التي تتناول تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على قرار الأسرة في إلحاق أبنائها بالتعليم الخاص، حيث تم تعريف المتغير التابع على أنه متغير منقطع (Discrete Variable) يمثل قرار الأسرة في الاختيار بين التعليم الخاص أو التعليم العام، والنموذج يفترض أن المتغير التابع يعتمد على مجموعة من المتغيرات المستقلة التالية: دخل الأسرة الشهري، وعدد أفرادها، ومكان إقامتها، ومهنة ومستوى تعليم الوالدين. ويختتم الفصل السادس الدراسة بأهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

## ٦١٦ مصادر البيانات ومنهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المعلومات والبيانات الإحصائية الرسمية المنشورة في مصادر محددة؛ في نشرات البنك المركزي، والتقارير الإحصائية السنوية التربوية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، ونشرات دائرة الإحصاءات العامة، أما البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية فتتم جمعها ميدانياً من خلال استبانة صممت لهذا الغرض.

وتستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية في تحليلها وتقديرها للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات المشمولة بالدراسة، ففي دراسة السلاسل الزمنية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي، وفي الدراسة الميدانية تم استخدام النموذج اللوجستي ( Logistic Model )، ولتقدير معالم هذه النماذج، استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى (OLS) وطريقة Maximum Likelihood وذلك لما تتمتع به هذه الطرق من مميزات قياسية، حيث توصف تقديراتها بأنها غير متحيزة، وبأن لها أصغر تباين، وخطية بالمقارنة مع الطرق الأخرى. وسوف يتم فحص معنوية نموذج الانحدار الخطي باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية منها: اختبار T لمعنوية التقديرات، واختبار F لكفاءة النموذج، واختبار ديرين - واتسون للارتباط الذاتي، وفي النموذج اللوجستي سوف نجري فحص الكفاءة باستخدام اختبار كاي تربيع، وهو اختبار مناظر لاختبار F في نموذج الانحدار الخطي، ويأخذ الصورة العامة التالية:

$$\chi^2 = \frac{(ActualValue - ExpectedValue)^2}{ExpectedValue} \quad \dots (1-1)$$

## الفصل الثاني

تطور التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن  
خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥

تشارك في العملية التعليمية والتربوية في الأردن عدد من السلطات التربوية، منها وزارة التربية والتعليم، ووكالة الغوث الدولية، والمدارس الخاصة، بالإضافة إلى عدد من الوزارات الحكومية الأخرى كوزارة الدفاع والصحة والأوقاف.

والتعليم قبل الأساسي (رياض الأطفال) تقوم به المدارس الخاصة، أما التعليم الأساسي والثانوي، فتقوم بالنصيب الأوفر منه وزارة التربية والتعليم، يليها وكالة الغوث الدولية، فالمدارس الخاصة، أما التعليم الجامعي فتشرف عليه وزارة التعليم العالي وتقوم به مجموعة من الوزارات الحكومية (مثل كليات التمريض التابعة لوزارة الصحة) بالإضافة إلى الجامعات الحكومية والأهلية (الخاصة).

هذا ويتاح للطفل الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي (رياض الأطفال) عندما يبلغ عمره ثلاث سنوات وثمانية أشهر في أي يوم من أيام السنة، ويبدأ بتعليمه الأساسي عادة عندما يبلغ عمره خمس سنوات وثمانية أشهر في الأول من شهر أيلول من العام الدراسي الذي يريد الالتحاق فيه، ومدة التعليم الأساسي في الأردن عشرة سنوات، حيث تنص المادة (١٣) من قانون التربية والتعليم على عدم جواز فصل الطالب من المدرسة قبل إتمامه السادسة عشرة من عمره.

وسيمت تغطية التطور الكمي للتعليم الخاص في المرحلتين الأساسية والثانوية، ففي هذا

الفصل وفق المكونات التالية:

١. التطور الكمي لمدارس التعليم الخاص.
٢. التطور الكمي لشعب التعليم الخاص.
٣. التطور الكمي لطلبة التعليم الخاص.

٤. التطور الكمي لمعلمي التعليم الخاص.

أما التطور النوعي للتعليم الخاص الأساسي والثانوي، فسيتم تغطيته من خلال مقارنة بين معدل نصيب الشعبة والمعلم من الطلبة في التعليم الخاص والتعليم العام.

## ٢-٢ التطور الكمي لمدارس التعليم الخاص الأساسي والثانوي خلال الفترة

١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥ :

من خلال قراءة الجدول (٢-١)<sup>٣</sup> الذي يبين التطور الكمي لمدارس التعليم الخاص، ومعدل نموها السنوي، وأهميتها النسبية للمجموع العام لمدارس التعليم الأساسي والثانوي في الأردن يتضح أن عدد مدارس التعليم الخاص الأساسي والثانوي كان (٢٩٨) مدرسة في العام الدراسي ٧٥/٧٤، تضاعف حوالي (٤) مرات في العام الدراسي ٩٦/٩٥، حيث بلغ (١٢٩٣) مدرسة، وبمعدل نمو سنوي مقداره (٧,٣٦%)، وبلغ أعلى معدل نمو لها في العام الدراسي ٨٧/٨٦ حيث بلغ (٢٠,٤٣%).

أما نسبة مدارس التعليم الخاص الأساسي والثانوي للمجموع العام للمدارس، فقد بلغت (١٣,٤٣%) في العام الدراسي ٧٥/٧٤، ثم ارتفعت هذه النسبة بشكل متزايد حيث وصلت (٣٠,٥%) في العام الدراسي ٩٦/٩٥، أي حوالي الثلث، وقد بلغ متوسط هذه النسبة (١٨,٨٢%) خلال فترة الدراسة.

<sup>٣</sup> تم مراعاة الآتي عند احتساب مكونات هذا الجدول والجدول التي تليه في هذا الفصل:  
١. تم احتساب معدل النمو السنوي بالصيغة الرياضية التالية :

معدل النمو السنوي =  $\left( \frac{\text{عدد المدارس في السنة س} + \text{عدد المدارس في السنة س-١}}{\text{عدد المدارس في السنة س-١}} - 1 \right) \times 100$   
٢. تم احتساب الأهمية النسبية لمدارس التعليم الخاص، بقسمة مدارس التعليم الخاص في السنة س على المجموع العام للمدارس في المرحلتين الأساسيتين والثانوية في السنة س ، ضرب مائة .



٣-٢ التطور الكمي لشعب التعليم الخاص الأساسي والثانوي خلال الفترة

١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥ :

بلغ عدد شعب التعليم الخاص الأساسي والثانوي (١٦٣٢) شعبية في العام الدراسي ٧٥/٧٤، تضاعف حوالي (٥) مرات في العام الدراسي ٩٦/٩٥، حيث بلغ (٧٩٦٨) شعبية، وبمعدل نمو سنوي مقداره (٧,٩٦%)، وبلغ أعلى معدل نمو لها في العام الدراسي ٨٦/٨٥ حيث بلغ (١٨,٦٤%) (جدول ٢-٢).

أما نسبة شعب التعليم الخاص الأساسي والثانوي للمجموع العام للشعب، فقد بلغت (١١,٢٧%) في العام الدراسي ٧٥/٧٤، ثم أخذت هذه النسبة بالتذبذب حتى العام الدراسي ٨١/٨٠، وبعد ذلك أخذت بالارتفاع المتزايد حيث وصلت (١٨,٢٣%) في العام الدراسي ٩٦/٩٥، وقد بلغ متوسط هذه النسبة (١٢,٣٣%) خلال فترة الدراسة. (جدول ٢-٢)



٢-٤ التطور الكمي لطلبة التعليم الخاص الأساسي والثانوي خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤.

- ١٩٩٦/٩٥ :

بلغ عدد طلبة التعليم الخاص الأساسي والثانوي (٥٤٠١١) طالبا وطالبة في العام الدراسي ٧٥/٧٤، تضاعف حوالي (٣,٥) مرة في العام الدراسي ٩٦/٩٥، حيث بلغ (١٩٣٤٨٥) طالبا وطالبة، وبمعدل نمو سنوي مقداره (٦,٣٢%)، وبلغ أعلى معدل نمو له في العام الدراسي ٩٢/٩١ حيث بلغ (١٤,٠٩%)، ولعل ذلك يعود إلى عودة الأردنيين المغتربين من دول الخليج العربي بعد تأزم الأوضاع في تلك المنطقة في آخر عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١. (جدول ٣-٢)

أما نسبة طلبة التعليم الخاص الأساسي والثانوي للمجموع العام للطلبة، فقد بلغت (١٠,٣٠%) في العام الدراسي ٧٥/٧٤، ثم أخذت هذه النسبة بالتناقص حتى وصلت أدنى نقطة لها في العام الدراسي ٨١/٨٠ حيث وصلت (٨,٣٥%)، وبعد ذلك أخذت بالارتفاع المتزايد حيث سجلت أعلى نقطة لها (١٥,١٠%) في العام الدراسي ٩٦/٩٥، وقد بلغ متوسط هذه النسبة (١٠,٦١%) خلال فترة الدراسة. (جدول ٣-٢)

ونلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي للطلبة (٦,٣٢%) أعلى من معدل النمو السنوي للسكان (٣,٤%)، وهذا مؤشر على زيادة الإقبال على التعليم الخاص.



## ٥-٢ التطور الكمي لمعلمي التعليم الخاص الأساسي والثانوي خلال الفترة

١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥ :

بلغ عدد معلمي التعليم الخاص الأساسي والثانوي (١٨٩٧) معلما ومعلمة في العام الدراسي ٧٥/٧٤، تضاعف حوالي (٥,٥) مرة في العام الدراسي ٩٦/٩٥، حيث بلغ (١٠٥٩٧) معلما ومعلمة، وبمعدل نمو سنوي مقداره (٨,٦٠%)، وبلغ أعلى معدل نمو له في العام الدراسي ٩٢/٩١ حيث بلغ (١٤,٠٣%)، وسبب ذلك يعود إلى زيادة الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي بسبب عودة الأردنيين المغتربين من دول الخليج العربي بعد تأزم الأوضاع في تلك المنطقة في آخر عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١، حيث لم يعد باستطاعة المدارس الحكومية استيعاب الطلبة العائدين. (جدول ٤-٢)

أما نسبة معلمي التعليم الخاص الأساسي والثانوي للمجموع العام للمعلمين، فقد بلغت (١١,٠٣%) في العام الدراسي ٧٥/٧٤، ثم أخذت هذه النسبة بالتناقص حتى وصلت أدنى نقطة لها في العام الدراسي ٧٨/٧٧ حيث وصلت (٩,٢٥%)، وبعد ذلك أخذت بالارتفاع المتزايد حيث سجلت أعلى نقطة لها (١٦,٧٧%) في العام الدراسي ٩٦/٩٥، وقد بلغ متوسط هذه النسبة (١٢,٠١%) خلال فترة الدراسة. (جدول ٤-٢)

كذلك نلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي للمعلمين (٨,٦%) أعلى من متوسط معدل النمو السنوي للطلبة (٦,٣٢%)، وهذا مؤشر على تحسن في نوعية العملية التعليمية والتربوية، وذلك بسبب انخفاض معدل نصيب المعلم من الطلبة.



## ٦-٢ مقارنة بين معدل نصيب الشعبة والمعلم من الطلبة في قطاعي التعليم

الخاص والعام الأساسي والثانوي:

قراءة الجدول (٥-٢) تشير إلى ما يلي:

أولاً: التعليم الخاص :

في العام الدراسي ٧٥/٧٤ كان هناك (٣٣) طالبا لكل شعبة، و (٢٨) طالبا لكل معلم أو معلمة، تقلص هذا العدد في العام الدراسي ٩٦/٩٥ ليصبح (٢٤) طالبا لكل شعبة، و (١٨) طالبا لكل معلم أو معلمة، وبالمتوسط كان هناك (٢٨) طالبا لكل شعبة، و (٢٣) طالبا لكل معلم أو معلمة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: التعليم العام :

في العام الدراسي ٧٥/٧٤ كان هناك (٣٥) طالبا لكل شعبة، و (٢٩) طالبا لكل معلم أو معلمة، تقلص هذا العدد في العام الدراسي ٩٦/٩٥ ليصبح (٢٩) طالبا لكل شعبة، و (٢٠) طالبا لكل معلم أو معلمة، وبالمتوسط كان هناك (٣١) طالبا لكل شعبة، و (٢٤) طالبا لكل معلم أو معلمة خلال فترة الدراسة.

هذا ويلاحظ التناقص المستمر لمعدل نصيب المعلم والشعبة من الطلبة كلما تقدمنا في السلسلة الزمنية ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥ ، وهذا قد يعتبر مؤشرا على تحسن نوعية التعليم بشكل عام في قطاعيه الخاص والعام، كما ويعتبر مؤشرا على زيادة التنافس بين مؤسسات قطاع التعليم الخاص لجلب أو إيجاد مزيدا من الطلب عليه.



## الفصل الثالث

الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في

الأردن

- دراسة السلاسل الزمنية -

بيننا في الفصل السابق، التطور التاريخي للتعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، بمكوناته المختلفة، من مدارس وشعب وطلبة ومعلمين، وهذا الفصل يهدف إلى استخدام نموذج قياسي، لقياس أثر المتغيرات المستقلة على الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، وسيتم تقدير معلمات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى ( OLS ) للسلاسل الزمنية ١٩٩٦/٧٤.

### ٢-٣ النموذج القياسي للطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي:

لقد تم بناء نموذج قياسي للطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، يراعي أهم المتغيرات الاقتصادية والتعليمية والسكانية، التي تؤثر في الطلب على التعليم الخاص، واعتمادا على البيانات التي توفرها السلاسل الزمنية الممتدة من العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٤ إلى العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٦، وذلك استنادا على دراستي<sup>٤</sup> تقدير الطلب على التعليم العالي في أمريكا، الأولى للباحث Hight, J. E والثانية للباحثان Hoenack S.A. and Weiler، وقد تم تفصيل هاتين الدراستين في الفصل الأول، عند الحديث عن الدراسات السابقة.

والنموذج يفترض أن الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن يعتمد على متوسط أسعار التعليم الخاص،<sup>٤</sup> ومتوسط الدخل السنوي للفرد، ومتوسط تكلفة الطالب في التعليم العام، ومتوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام، والسكان، وذلك على النحو التالي:

<sup>٤</sup> بالنسبة لأسعار التعليم الخاص: بالقدر الذي يكون فيه سهلا على الأسرة الحصول على الأسعار لبعض المدارس الخاصة المناسبة، يكون من الصعوبة بمكان على الباحث الحصول على الأسعار الكلية للتعليم الخاص، بسبب عدم توفر البيانات الإحصائية من جانب، وبسبب تذبذب هذه الأسعار من منطقة جغرافية إلى أخرى، ومن مدرسة خاصة إلى مدرسة خاصة أخرى في نفس المنطقة. ومن هنا

$$Y_t = f(P_t, I_t, T_t, R_t, N_t) \quad \dots (3-1)$$

حيث يأخذ النموذج الصيغة الصريحة التالية:°

$$Y_t = AP_t^{\alpha_1} I_t^{\alpha_2} T_t^{\alpha_3} R_t^{\alpha_4} N_t^{\alpha_5} e^{\mu} \quad \dots (3-2)$$

حيث ترمز:

Y : نسبة طلاب التعليم الخاص إلى طلاب التعليم العام في الأردن.

t : الزمن

A : ثابت النموذج

P : متوسط أسعار التعليم الخاص في الأردن.

I : متوسط الدخل السنوي للفرد.

T : متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام.

R : متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام.

N : أعداد السكان.

$\alpha_1, \dots, \alpha_5$  : مروونات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي بالنسبة لكل من السعر،

والتكلفة، وأعداد الطلاب في الشعب، والسكان، على التوالي، وتشير أيضا إلى المعلمات المراد

تقديرها في النموذج.

---

فعامل السعر قد يكون حاسما بالنسبة للدراسات الجزئية المحصورة بمناطق ضيقة، ولكنه يصبح أقل تأثيرا على الدراسات الكلية الشاملة لمناطق واسعة.

° تم إعتد هذه الصيغة اللوغاريتمية لكونها الأكثر تمثيلا للبيانات الإحصائية كما تبين من الرسوم البيانية.

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة (3-2) نحصل على:

$$\begin{aligned} \log Y_i = \log A + \alpha_1 \log P_i + \alpha_2 \log I_i + \alpha_3 \log T_i + \alpha_4 \log R_i \\ + \alpha_5 \log N_i + \mu_i \end{aligned} \quad \dots (3-3)$$

والمعادلة (3-3) تشير إلى أنه إذا زاد السعر بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص (نسبة طلاب التعليم الخاص إلى طلاب التعليم العام) سوف يزيد بنسبة مئوية مقدارها  $(\alpha_1)$  ، و إذا زاد الدخل بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سوف يزيد بنسبة مئوية مقدارها  $(\alpha_2)$  ، وإذا زاد متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سوف يزيد بنسبة مئوية مقدارها  $(\alpha_3)$  ، و إذا زاد متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سوف يزيد بنسبة مئوية مقدارها  $(\alpha_4)$  ، و إذا زاد عدد السكان بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سوف يزيد بنسبة مئوية مقدارها  $(\alpha_5)$  ، أما إذا زادت هذه المتغيرات جميعها بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سوف يزيد بنسبة مئوية هي حاصل جمع  $\alpha_i$  . وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه يحدث عادة أن يتأثر المتغير التابع بعدد من المتغيرات النوعية، بالإضافة إلى المتغيرات الكمية المشار إليها في النموذج، والتي لا يمكن قياسها بشكل كمي، كعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولإدخال تأثير هذه المتغيرات على النموذج، يتم بناء متغيرات وهمية Dummy Variables تأخذ قيمة الواحد الصحيح أو الصفر، والصفر يعني غياب أثر هذا المتغير، أما الواحد الصحيح يعني وجود هذا الأثر. وفي هذه الدراسة استخدم الباحث المتغير الوهمي (D) للإشارة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن، حيث أعطي الرقم واحد للسنوات

٨٣/٨٢، ٩٢/٩١<sup>٦</sup>، ليشير إلى السنوات التي تأثر فيها الأردن بظروف عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، والرقم صفر لبقية السنوات.

وبإضافة المتغير الوهمي على المعادلة (3-3) تصبح:

$$\text{Log } Y_t = \text{Log } A + \alpha_1 \text{Log } P_t + \alpha_2 \text{Log } I_t + \alpha_3 \text{Log } T_t + \alpha_4 \text{Log } R_t + \alpha_5 \text{Log } N_t + \alpha_6 D_t + \mu_t \quad \dots (3-4)$$

### ٣-٣ محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي:

إن الطلب على التعليم الخاص في الأردن دالة في مجموعة من المتغيرات منها: متوسط أسعار التعليم الخاص، ومتوسط الدخل السنوي للفرد، ومتوسط تكلفة الطالب في التعليم العام، ومتوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام، والسكان، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والدينية التي تعكس في مجموعها خيارات وتفضيلات أولياء أمور الطلبة، وفيما يلي إجمال لكل من هذه المتغيرات:

أولاً: متوسط أسعار التعليم الخاص (P) :

على الرغم من أهمية متغير السعر في نوال الطلب التي يراد تقديرها، إلا أن بعض دراسات الطلب على التعليم أهملت السعر في تحديد مستويات الطلب، ونظراً لعدم توفر البيانات الإحصائية عن أسعار التعليم الخاص في الأردن، ولحرص الباحث على قياس تأثير السعر على الطلب على التعليم الخاص، لجأ الباحث إلى أخذ متوسط الأسعار لمجموعة مدارس الأقصى<sup>٧</sup>،

<sup>٦</sup> وذلك بسبب استقبال الأردن لأعداد كبيرة من الطلاب العائدين من لبنان مع بداية العام الدراسي ٨٣/٨٢ نتيجة للغزو الإسرائيلي للبنان، ولأعداد أخرى كبيرة من الطلاب العائدين من الكويت ودول الخليج العربي مع بداية العام الدراسي ٩٢/٩٣ نتيجة لحرب الخليج.

<sup>٧</sup> تأسست مدارس الأقصى في عام ١٩٦٤، ولها ثمانية عشر فرعاً موزعة على مدن المملكة (عمان، والسلط، ومادبا، والطفيلة، والزرقاء) وتضم ما يقارب ثلاثة آلاف وخمسمائة طالباً وطالبة موزعين على الصفوف من الروضة وحتى الثاني الثانوي في العام الدراسي ٩٨/٩٩.

خلال فترة الدراسة، وقد ساعد الباحث على ذلك كونه يعمل رئيساً لقسم الشؤون المالية والتسجيل في الإدارة العامة لهذه المدارس، وقد اجتهد الباحث أن يكون متوسط الأسعار هذا مؤشراً على المتوسط العام لأسعار التعليم الخاص في الأردن، خاصة وأن هذه المدارس تغطي خمس مدن في المملكة وعمرها يقارب الخمسة والثلاثين عاماً. هذا وتمشياً مع النظرية الاقتصادية، يتوقع أن يكون السعر ذا تأثير عكسي على حجم الطلب على التعليم الخاص في الأردن.

ثانياً: متوسط الدخل السنوي للفرد  $(I)^{\wedge}$  :

بشكل عام توصف العلاقة بين الدخل والطلب بأنها طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع الدخل ارتفع الطلب، وهذا الوصف ينطبق أيضاً على العلاقة بين الدخل والطلب على التعليم الخاص، على فرض أن التعليم الخاص يعتبر سلعة عادية. ومؤشر على حجم الدخل في الأردن، أخذ الباحث متوسط الدخل السنوي للفرد في الأردن، وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (GDP) على عدد السكان خلال سنوات الدراسة. (العزام، ١٩٩٦، ص ٥٢)

ثالثاً: متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام  $(T)$  :

إن العلاقة الكمية بين التعليم الخاص والتعليم العام هي علاقة تبادلية، بمعنى أن زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العام سوف يكون على حساب تخفيض أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص، وعلى افتراض أن متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام مؤشر إيجابي على نوعيته، فإن ذلك نظرياً يعني أنه كلما ارتفع متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام، نل على تحسن نوعية هذا التعليم، وبالتالي سوف يقل الطلب على التعليم الخاص، أي أن العلاقة بين متوسط تكلفة

<sup>٤</sup> أن معظم دراسات تقدير الطلب تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، لعدم توفر البيانات الإحصائية عن دخول الأفراد والأسر بشكل كافٍ لخدمة دراسات السلاسل الزمنية Time Series Studies، والبيانات التي توفرها مسوحات الدخل والعمالة تغطي بعض السنوات فقط، وهي بهذا تناسب الدراسات المقطعية Cross Section Studies بشكل أكبر.

الطلاب في التعليم العام والطلب على التعليم الخاص، علاقة عكسية. وقد تم احتساب متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بقسمة موازنة التربية والتعليم في السنة (س) على أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العام في السنة نفسها.

رابعاً: متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام ( R ) :

ان متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام يعتبر مؤشرا جيدا على نوعية هذا التعليم، بمعنى أنه كلما زاد نصيب الشعبة من الطلبة كلما انخفضت نوعية التعليم، والعكس صحيح، وبالتالي فان انخفاض نوعية التعليم العام سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم الخاص، ومن هنا فان العلاقة النظرية بين أعداد الطلاب في شعب التعليم العام والطلب على التعليم الخاص، هي علاقة طردية. وقد تم احتساب متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام بقسمة أعداد طلبة التعليم العام في السنة (س) على أعداد الشعب في السنة نفسها.

خامساً: السكان ( N ) :

ان الدراسات التي اهتمت بتقدير دالة الطلب على التعليم، أعطت أهمية كبيرة لمتغير السكان، حيث يتوقع زيادة الطلب على التعليم بشكل عام بازدياد السكان، لأن التعليم خدمة ضرورية يحتاجها الفرد لأسباب كثيرة منها اقتصادية واجتماعية وغيرها.

وفي الأردن يعتبر معدل النمو السكاني من المعدلات المرتفعة في العالم، حيث بلغ متوسط هذا المعدل ( 4.7% ) سنويا خلال الفترة ١٩٩٤/٥٢، منها ( 3.4% ) سنويا نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان والباقي ( 1.3% ) سنويا نتيجة للظروف غير العادية التي تعرض لها الأردن خلال هذه الفترة . ( دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٦ : جدول ٢ )

### ٣-٤ النتائج القياسية والإحصائية:

بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٣-٢) الملحق بهذا الفصل، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تقدير المعادلة (٣-٤) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (٣-١).

#### جدول (٣-١)

النتائج القياسية والإحصائية لتقدير دالة الطلب إلى التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٦/٧٤

المتغير التابع: نسبة طلاب التعليم الخاص إلى طلاب التعليم العام ( $\text{LogYt}$ )				
القيمة التائية T- Value	الخطأ المعياري Standard Error	المعاملات المقدرة estimated Coefficient	الرمز	المتغيرات المستقلة Independent Variables
-1.0824	2.4739	-2.6776	C	المتغير الثابت
-8.7989 *	0.1659	-1.4600	LogPt	متوسط أسعار التعليم الخاص
1.8204 **	0.2080	0.3785	LogIt	متوسط الدخل السنوي للفرد
2.4366 *	0.2813	0.6854	LogTt	متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام
0.5897	0.4726	0.2787	LogRt	متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام
5.6067 *	0.1553	0.8705	LogNt	عدد السكان
-1.7678 **	0.0378	-0.0667	Dt	المتغير الوهمي
$Dw = 1.85 \quad R^2 = 0.93 \quad Ad.R^2 = 0.90$				المؤشرات القياسية
$F = 32.35 \quad SER = 0.06 \quad SSR = 0.054$				

\* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية 5%

\*\* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية 10%

ومن الجدير بالذكر أن النموذج قد اجتاز بعض الاختبارات الإحصائية الهامة وهي:  
 اختبار T لمعنوية التقديرات؛ حيث وثقت المعنوية الإحصائية للتقديرات  $\alpha_1, \alpha_3, \alpha_5$  عند مستوى معنوية 5%، وللتقديرات  $\alpha_2, \alpha_6$  عند مستوى معنوية 10%. واختبار F للكفاءة، حيث وثقت المعنوية الإحصائية للنموذج عند مستوى معنوية 1%. واختبار ديرين - واتسون للارتباط الذاتي، حيث نستطيع أن نحكم بستوى ثقة 95% بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. وفيما يلي عرض وتفسير للنتائج التي يظهرها الجدول ٣-١:

١. إن مرونة الطلب بالنسبة للسعر ( $\alpha_1$ ) سالبة وتساوي (-1.46)، وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عند مستوى أهمية (1%) ويعني أنه إذا ارتفع السعر بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سينخفض بنسبة (1.46%) وإذا انخفض السعر بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سيرتفع بنسبة (1.46%)، وهذا يتفق وتوقعاتنا النظرية عن العلاقة العكسية بين أسعار التعليم الخاص والطلب عليه عند بنائنا للنموذج القياسي، إذ أن ارتفاع أسعار التعليم الخاص سوف يدفع أولياء أمور الطلبة إلى نقل أبنائهم من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة، والعكس صحيح. نلاحظ أيضاً أن  $\alpha_1$  أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يشير إلى أن الطلب على التعليم الخاص مرن بالنسبة للسعر.

٢. إن مرونة الطلب بالنسبة للدخل ( $\alpha_2$ ) موجبة وتساوي (0.38)، وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عند مستوى أهمية (10%) ويعني أنه إذا ارتفع الدخل بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سيرتفع بنسبة (0.38%)، وإذا انخفض الدخل بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سينخفض بنسبة (0.38%) وهذا يتفق وتوقعاتنا النظرية عن العلاقة الطردية بين متوسط الدخل السنوي للفرد والطلب على التعليم الخاص عند بنائنا للنموذج القياسي، إذ أن ارتفاع الدخل سوف يدفع أولياء أمور الطلبة إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة، والعكس صحيح. نلاحظ أيضاً أن

$\alpha_2$  أقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير إلى أن الطلب على التعليم الخاص غير مرن بالنسبة للدخل.

٣. إن مرونة الطلب بالنسبة لتكلفة الطالب في التعليم العام ( $\alpha_3$ ) موجبة وتساوي (0.69) وهذه النتيجة مقبولة إحصائيا عند مستوى أهمية (5%) ويعني أنه إذا ارتفع متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سيرتفع بنسبة (0.69%)، وإذا انخفض متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سينخفض بنسبة (0.69%)، وهذا لا يتفق وتوقعاتنا النظرية عن العلاقة العكسية بين متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام والطلب على التعليم الخاص عند بنائنا للنموذج القياسي، ولعل ذلك يشير إلى أن هناك معايير أخرى للحكم على نوعية التعليم العام غير معيار متوسط تكلفة الطالب. نلاحظ أيضا أن  $\alpha_3$  أقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير إلى أن الطلب على التعليم الخاص غير مرن بالنسبة لمتوسط تكلفة الطالب في التعليم العام.

٤. إن مرونة الطلب بالنسبة لمتوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام ( $\alpha_4$ ) موجبة وتساوي (0.28)، وهذه النتيجة غير مقبولة إحصائيا عند مستويات الأهمية المناسبة، ورغم ذلك تشير هذه النتيجة إلى أنه إذا ارتفع متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سيرتفع بنسبة (0.28%) وإذا انخفض متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سينخفض بنسبة (0.28%) وهذا يتفق وتوقعاتنا النظرية عن العلاقة الطردية بين متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام والطلب على التعليم الخاص عند بنائنا للنموذج القياسي، إذ أن ارتفاع متوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام سوف يكون له تأثير عكسي على نوعية التعليم العام، وبالتالي قد يدفع ذلك أولياء الأمور إلى إلحاق أبناءهم بالتعليم الخاص، والعكس صحيح. نلاحظ أيضا أن  $\alpha_4$  أقل من

الواحد الصحيح، وهذا يشير إلى أن الطلب على التعليم الخاص غير مرن بالنسبة لمتوسط أعداد الطلاب في شعب التعليم العام.

٥. إن مرونة الطلب بالنسبة لعدد السكان ( $\alpha_5$ ) موجبة وتساوي (0.87)، وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عند مستوى أهمية (1%) ويعني أنه إذا ارتفع عدد السكان بنسبة (1%) فإن الطلب على التعليم الخاص سيرتفع بنسبة (0.87%)، وهذا يتفق وتوقعاتنا النظرية عن العلاقة الطردية بين عدد السكان والطلب على التعليم الخاص عند بنائنا للنموذج القياسي . نلاحظ أيضاً أن  $\alpha_5$  أقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير إلى أن الطلب على التعليم الخاص غير مرن بالنسبة لعدد السكان.

٦. إن مرونة الطلب بالنسبة للمتغير الوهمي ( $\alpha_6$ ) سالبة وتساوي (-0.07%) وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عند مستوى أهمية (10%) وتعكس التأثير السلبي للظروف السياسية التي مر بها الأردن، على الطلب على التعليم الخاص، إلا أن تأثير هذا المتغير على الطلب على التعليم الخاص لم يكن كبيراً .



## مصادر الجدول:

١. العامود (١)، تم احتسابه من حاصل قسمة العامود (١) في الجدول (٢-٣) على العامود (٩).
٢. العامود (٢)، مدارس الأقصى، الإدارة العامة، عمان.
٣. العامود (٣)، تم احتسابه من حاصل قسمة العامود (٧) على العامود (٦).
٤. العامود (٤)، تم احتسابه من حاصل قسمة العامود (٨) على العامود (٩).
٥. العامود (٥)، تم احتسابه من حاصل قسمة العامود (٩) على أعداد شعب التعليم العام.
٦. العامود (٦)، للسنوات (١٩٧٤-١٩٨٠) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٣، العدد (٣٤) جدول (٢)، وللسنوات (١٩٨١-١٩٩٥) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٣٣)، العدد (٣)، آذار ١٩٩٧، ص ٤.
٧. العامود (٧)، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عمان، ١٩٩٦، ص ٤٨.
٨. العامود (٨)، للسنوات (١٩٧٤-١٩٨٣) وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي التربوي ١٩٨٣/٨٢، ص ١٤، وللسنوات (١٩٨٤-١٩٨٥)، التقرير الإحصائي السنوي التربوي، ١٩٨٥/٨٤، ص ١٤، وللسنوات (١٩٨٦-١٩٩٥)، التقرير الإحصائي السنوي التربوي، ١٩٩٦/٩٥، ص ١٤.
٩. العامود (٩)، وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي التربوي، ٧٤/١٩٩٦، مجموعة تقارير.

## الفصل الرابع

الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن من  
وجهة نظر الذين يرسلون أبنائهم إلى المدارس الخاصة  
- الدراسة الميدانية -

في الفصل السابق، قمنا بتقدير محددات الطلب الكلية على التعليم الخاص، من خلال بناء نموذج قياسي واعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٩٦/٩٥، وتبين لنا أن الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي دالة في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتعليمية والسكانية.

ويأتي هذا الفصل، للتعرف إلى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن وذلك من وجهة نظر الذين يرسلون أبنائهم إلى المدارس الخاصة، ومن خلال دراسة ميدانية، حيث يتضمن الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة، والعينة وخصائصها وكيفية اختيارها، وبناء النموذج ومتغيراته.

#### ٢-٤ مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يشير إلى جميع الأسر المسجلة أبنائها في المدارس الخاصة في الأردن للعام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، والمقدر عددها بحوالي تسعين ألف أسرة، يمثلون حوالي ربع مليون طالب وطالبة، حسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم.<sup>٩</sup>

#### ٣-٤ أداة الدراسة:

للتعرف على خيارات وتفضيلات الأسر في الاختيار بين التعليم الخاص والتعليم العام، ولھما بين مؤسسات التعليم الخاص نفسه، قام الباحث بأعداد استبانة تتكون من ثلاثة أقسام هي:<sup>١٠</sup>

<sup>٩</sup> تم تقدير عدد طلبة التعليم الخاص للعام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، على أساس أن متوسط معدل النمو السنوي ٦,٣٢ %، وأن عدد طلبة التعليم الخاص في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ كان (١٩٣٤٨٥) طالباً، وتم تقدير عدد الأسر على أساس أن متوسط عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الخاص هو (٢,٦) طالباً/أسرة.

أولاً: القسم الأول، ويشتمل على البيانات الشخصية للأسرة التي قامت بتعبئة الاستبانة، وهذه البيانات هي:

١. الدخل الشهري للأسرة.
٢. عدد أفراد الأسرة.
٣. مكان إقامة الأسرة.
٤. مهنة ولي الأمر.
٥. مهنة الأم.
٦. مستوى تعليم ولي الأمر.
٧. مستوى تعليم الأم.
٨. عدد الأبناء المسجلين بالمدارس الخاصة.
٩. رغبة الأسرة في إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة.

ثانياً: القسم الثاني، ويشتمل على مجموعة العوامل التي يعتقد بأنها حاسمة في موضوع الاختيار بين المدارس الخاصة والمدارس العامة، وتضم سبعة عوامل هي:

١. انخفاض أعداد الطلاب في شعب التعليم الخاص.
٢. تعليم اللغة الأجنبية منذ الصف الأول الأساسي في المدارس الخاصة.
٣. توفر وسائل النقل للطلاب في المدارس الخاصة.
٤. جودة التعليم في المدارس الخاصة.
٥. الدخل الشهري للأسرة.

<sup>١٠</sup> ملحق (٤-١)، استبانة دراسة محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في محافظة العاصمة عمان.

٦. رغبة الطلاب في مرافقة أصدقائهم.

٧. قرب أو بعد المدارس الحكومية من مكان الإقامة.

ثالثا: القسم الثالث، ويشتمل على مجموعة العوامل التي يعتقد بأنها حاسمة في موضوع الاختيار

بين المدارس الخاصة نفسها، وتضم سبعة عوامل هي:

١. انخفاض أعداد الطلاب في الشعب.

٢. انخفاض رسوم التعليم وتكلفة النقل.

٣. قرب أو بعد المدرسة من مكان الإقامة.

٤. درجة الاهتمام بالتربية الدينية.

٥. سمعة المدرسة العلمية والأكاديمية.

٦. توفر الأبنية المدرسية.

٧. درجة الاهتمام بالأنشطة غير المنهجية.

#### ٤-٣-١ خطوات إعداد الاستبانة:

تم إعداد الاستبانة وفق الخطوات التالية:

١. قام الباحث بتوجيه أسئلة شفوية لعدد من أولياء أمور الطلبة، تدور حول الأسباب التي تجعلهم يلحقون أبناءهم بالمدارس الخاصة، وقد ساعد الباحث على توجيه هذه الأسئلة، كونه يعمل رئيسا لقسم التسجيل في إحدى مؤسسات التعليم الخاص، في الأردن، مما شكل لدى الباحث قائمة من الأسباب، وجد أن أكثرها تكرارا وأهمية هو ما تضمنته الاستبانة.<sup>١١</sup>

<sup>١١</sup> تم عرض الاستبانة على كل من الأستاذ الدكتور خليل حماد، المشرف على هذه الرسالة، والدكتور هشام الحلو، عضو هيئة التدريس بقسم الرياضيات في كلية العلوم بالجامعة الأردنية، وأبديا موافقتهما عليها.

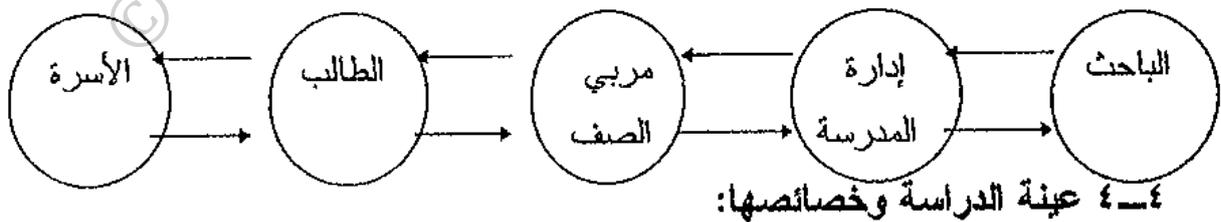
٢. قام الباحث بتفريغ إجابات أولياء أمور الطلبة الاستطلاعية في البند (١) أعلاه، وبناءا عليها تم إعداد الاستبانة، التي تضمنت أسباب الالتحاق بالتعليم الخاص الأساسي والثانوي لدى أسر الطلبة، وكانت الإجابة عن كل سبب تتكون من خمسة مستويات وهذا ما يسمى بـ Likert Scale وهذه المستويات هي:

٥	وتحصل على العلامة	هام جدا
٤	وتحصل على العلامة	هام
٣	وتحصل على العلامة	وسط
٢	وتحصل على العلامة	غير هام
١	وتحصل على العلامة	غير هام إطلاقا

٤-٣-٢ طريقة توزيع الاستبانة:

قام الباحث بتوزيع (١٢٠٠) استبانة، مع بداية العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، على أولياء أمور الطلبة، أعادوا منها (٩٦٨) استبانة بعد تعبئتها، تم استبعاد (١٥٦) منها لعدم استكمالها المعلومات المطلوبة، وبقي حجم العينة (٨١٢) استبانة تمثل (٨١٢) أسرة.

أما آلية توزيع الاستبانة، فبوضحها الشكل التالي: ١٢



تكونت عينة الدراسة من (٨١٢) أسرة، تمثل (٢١٠٧) طالبا وطالبة، مسجلين في المدارس الخاصة للعام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، في محافظة العاصمة عمان، أي بمعدل (٢,٦) طالبا/أسرة. وقد تم اختيار محافظة العاصمة كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة، لاحتوائها على ٥٨ %

من المجموع الكلي لطلبة التعليم الخاص، و ٤٥ % من المجموع الكلي لمدارس التعليم الخاص في الأردن، والجدول (٤-١) يبين الأهمية النسبية لأعداد الطلبة والمدارس والشعب والمعلمين في عمان بالنسبة للمجاميع الكلية للتعليم الخاص في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥.

جدول (٤-١)

الأهمية النسبية لأعداد الطلبة والمدارس والشعب والمعلمين في عمان بالنسبة للمجاميع الكلية للتعليم الخاص في عام ١٩٩٦/٩٥

مدرسة	شعبة	طالب	معلم	
المجموع العام لكل المحافظات	٧٩٦٨	١٩٣٤٨٥	١٠٥٩٧	١٢٩٣
محافظة العاصمة	٣٤٦٠	١١٣٠٢٣	٦٨٤٠	٥٨١
الأهمية النسبية	% ٤٣,٤	% ٥٨,٤	% ٦٤,٥	% ٤٤,٩

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي التربوي، عام ١٩٩٦/٩٥، ص ٣٧.

أما الجدول (٤-٢) التالي فيبين التوزيع الجغرافي لطلاب التعليم الخاص الأساسي والثانوي بين محافظات المملكة، والأهمية النسبية لكل محافظة، بالإضافة إلى نسبة طلاب التعليم الخاص إلى تلاميذ التعليم العام في كل محافظة، للعام الدراسي ١٩٩٦/٩٥.

وقراءة الجدول تشير إلى أن محافظة العاصمة تحتل (٥٨,٤ %) من طلبة التعليم الخاص في الأردن، وهي أعلى نسبة بين محافظات المملكة، يليها محافظة إربد (١٣,٩ %)، فالزرقاء (١١ %)، وأقل هذه النسب في محافظة جرش (٠,٥ %).

كذلك نجد أن محافظة العاصمة تحتل أعلى نسبة لطلبة التعليم الخاص بالمقارنة مع طلبة التعليم العام (٤٠,٣٣ %)، يليها محافظة العقبة (٣٤,٤١ %)، فمادبا (١٧,٤١ %)، وأقل هذه النسب في محافظة جرش (٢,٩٨ %).

<sup>١٢</sup> ملحق (٤-٢)، الإجراءات الرسمية لإعداد الاستبانة للتوزيع.





الجدول (٤-٥) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير حجم الأسرة، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة (٦,٨) فرداً، وهذا الحجم قريب من المتوسط العام لحجم الأسرة في الأردن.

جدول (٤-٥)

عينة الدراسة وتوزيعها النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري حسب متغير حجم الأسرة

حجم الأسرة	٢-٤	٥-٧	٨ أو أكثر	للعينة
التكرار (أسرة)	٦٦	٥٢٣	٢٢٣	٨١٢
الأهمية النسبية	%٨	%٦٤	%٢٨	%١٠٠
المتوسط الحسابي	٣,٨	٦	٩,٣	٦,٧٦
الانحراف المعياري	٠,٣٨	٠,٧٦	١,٧٦	٢,٠٢

أما توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة وأهميتها النسبية، فيمكن إيجازها فيما يلي:

(أنظر ملحق ٤-١ في نهاية هذا الفصل، الجداول من ٤-٦ إلى ٤-١٠)

١. إن الرغبة عند الأسر في إرسال أبنائهم بسيارات المدرسة الخاصة أعلى منها في وسائل النقل الأخرى، حيث بلغت نسبة هذه الأسر %٦٧ من حجم العينة، يليها سيارة ولي الأمر حيث بلغت %٢٣، وهذا مؤشر على أهمية هذا السبب كأحد الأسباب التي تدفع الأسر في الاختيار بين المدارس الخاصة والمدارس العامة.

٢. إن الرغبة عند الأسر التي يعمل أربابها في القطاع المهني (مهندس، طبيب، محامي، صيدلي، محاسب) في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص أعلى منها في القطاعات الأخرى، حيث بلغت نسبة هذه الأسر %٣٠، يليها القطاع الوظيفي %٢٧ فالقطاع التجاري %٢٣، فالأعمال الحرة %١٦، وأقلها القطاع الصناعي %٤، ولعل ذلك يعود إلى صغر حجم هذا القطاع النسبي في الأردن.

٣. بلغت نسبة الأسر التي تعمل رباتها في القطاع المنزلي ( ربات منازل ) وتلحق أبنائها بالتعليم الخاص ٨٣%.

٤. إن الرغبة عند الأسر التي أتم فيها أربابها تعليمهم الجامعي ( أو أكثر ) في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص أعلى منها لدى الأسر التي لم يتم فيها أربابها تعليمهم الجامعي، حيث بلغت نسبة هذه الأسر ٥٦%.

٥. إن ٥٨% من حجم العينة، هي من الأسر التي لم تتم فيها رباتها تعليمهن بعد المرحلة الثانوية.

٤-٥ النموذج القياسي لتقدير الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي باستخدام البيانات المقطعية:

٤-٥-١ بناء النموذج ومتغيراته:

لتقدير محددات الطلب على التعليم الخاص باستخدام أسلوب دراسة البيانات المقطعية، استند الباحث على دراسة تقدير الطلب على التعليم العالي في الأردن للباحث محمد بني عيسى، والتي استخدم فيها النموذج اللوجستي. (بني عيسى، ١٩٩٥: رسالة ماجستير)، ودراسة تقدير الطلب على التعليم الخاص في أمريكا للباحثين Gemello and Osman، والتي استخدمت فيها النموذج اللوجستي أيضاً. ( Gemello and Osman, 1984: pp. 263-279 ) وقد تم التعريف بهاتين الدراستين في الفصل الأول، عند الحديث عن الدراسات السابقة.

والباحث يفترض أن الطلب على التعليم الخاص ( في عمان كعينة دراسة على الأردن)

دالة في مجموعة المتغيرات التالية:

١. دخل الأسرة.

٢. حجم الأسرة.

٣. مهنة الأب.

٤. مهنة الأم.

٦. المستوى التعليمي للأب.

٧. المستوى التعليمي للأم.

ونظريا يتوقع أن تكون علاقة الطلب على التعليم الخاص طردية مع دخل الأسرة، وعكسية مع حجمها، ونظرا للتأثير المتبادل بين عاملَي الدخل وحجم الأسرة وبقيّة العوامل الأخرى المتمثلة في مكان الإقامة ومهنة ومستوى تعليم الوالدين، فإنه يتوقع أن يكون الطلب على التعليم الخاص أكبر في مناطق غرب وشمال عمان بالمقارنة مع شرق وجنوب عمان، أو في القطاع التجاري والمهني بالمقارنة مع القطاع الوظيفي، أو في المستويات العليا في التعليم بالمقارنة مع المستويات الدنيا.

وسوف يتم استخدام النموذج اللوجستي Logistic Model في هذه الدراسة، وهذا النموذج يفترض أن الطلب على التعليم الخاص دالة في المتغيرات المشار إليها أعلاه، ويعرف الطلب على التعليم الخاص ( $Y_i$ ) بأنه متغير متقطع Discrete Variable يأخذ قيمة الواحد الصحيح إذا اختارت الأسرة التعليم الخاص، والقيمة صفر إذا اختارت الأسرة التعليم العام.<sup>١٣</sup>

ومن الجدير بالذكر أن الطلب على التعليم الخاص في هذا النموذج، يتم التعبير عنه في صورة احتمالية، تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا كانت قيمة الاحتمال الناتجة عن النموذج أكبر من النصف فإن ذلك يدل على وجود زيادة في الطلب على التعليم الخاص، وإذا كانت قيمة الاحتمال الناتجة عن النموذج أقل من النصف فإن ذلك يشير إلى وجود نقص في

<sup>١٣</sup> عند تفريغ الاستبانة وفيما يتعلق برغبة الأسر في الاختيار بين التعليم الخاص والتعليم العام، افترض الباحث أن جميع الأسر التي ترسل بعض أبنائها إلى التعليم العام والبعض الآخر إلى التعليم الخاص، بأنها راغبة في التعليم العام وغير راغبة في التعليم الخاص.

الطلب على التعليم الخاص، ولهذا وقبل البدء بتطبيق هذا النموذج سيتم تعديل المتغيرات التابعة، من متغيرات كمية إلى متغيرات نوعية.

فعلى فرض أن  $(P_i)$  يشير إلى احتمال اختيار الأسرة (i) التعليم الخاص، فإن  $(1-P_i)$  يشير إلى احتمال اختيار الأسرة نفسها التعليم العام (عدم اختيار التعليم الخاص) وعليه فإن الدالة الاحتمالية  $g(Y_i)$  هي: (Griffithes, William E., and others, 1993: pp.737-738.)

$$g(Y_i) = P_i^{y_i} (1 - P_i)^{1-y_i} \quad y_i = (0,1) \quad \dots (4-1)$$

في هذه الدالة نجد أن احتمال اختيار التعليم الخاص هو:

$$g(1) = P_i \quad \dots (4-1-a)$$

وا احتمال اختيار التعليم العام (عدم اختيار التعليم الخاص) هو:

$$g(0) = 1 - P_i \quad \dots (4-1-b)$$

ورباضيا يأخذ النموذج اللوجستي الصيغة التالية:

(Griffithes, William E., and others, 1993: pp. 751.)

$$P_i = F(X_i' B) = \frac{1}{1 + e^{-X_i' B}} \quad \dots (4-2)$$

حيث ترمز:  $P_i$  : احتمال اختيار البديل الأول (التعليم الخاص في دراستنا)

$B_i$  : مصفوفة المعلمات للنموذج.

$X_i'$  : مبدلة مصفوفة المتغيرات المستقلة.

$e$  : اللوغاريتم الطبيعي ويساوي 2,718 تقريبا.

$i$  : تمثل الأسرة.

وبإجراء بعض العمليات الرياضية تصبح المعادلة ( 4-2 ) على النحو التالي:

$$\frac{P_i}{1-P_i} = e^{X_i'B} \quad P_i \in ]0,1[ \quad \dots (4-2-a)$$

وهذه الصيغة يمكن تحويلها إلى صيغة خطية بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (4-2-a)

وتبديل البسط محل المقام حيث تصبح:

$$\text{Log}\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right) = X_i'B \quad \dots (4-2-b)$$

$$= B_0 + B_1 X_{i1} + \dots + B_k X_{ik} \quad P_i \in ]0,1[$$

#### ٤-٥-٢ متغيرات الدراسة:

تم تقسيم المتغيرات المستخدمة في دراسة العينة إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً: المتغير التابع  $Y_i$  ويشير إلى الطلب على التعليم الخاص، ممثلاً بقرار الأسرة في اختيارها للتعليم الخاص، وأعطى هذا المتغير القيمة واحداً صحيحاً إذا اختارت الأسرة التعليم الخاص، والقيمة صفراً إذا اختارت الأسرة التعليم العام.

ثانياً: المتغيرات المستقلة وهي:

١. دخل الأسرة الشهري  $X_1$

٢. عدد أفراد الأسرة  $X_2$

ثالثاً: المتغيرات الوهمية وهي:

١. مكان إقامة الأسرة  $X_3$  ، وقسم إلى خمسة أنواع هي:  $X_{31}$  وسط عمان،  $X_{32}$

شرق عمان،  $X_{33}$  شمال عمان،  $X_{34}$  غرب عمان،  $X_{35}$  جنوب عمان، وتعطى

هذه المتغيرات القيم على النحو التالي:

- إذا كانت الأسرة تقيم في وسط عمان فان  $1=X31$  وغير ذلك  $X31 =$  صفرا
- إذا كانت الأسرة تقيم في شرق عمان فان  $1=X32$  وغير ذلك  $X32 =$  صفرا
- إذا كانت الأسرة تقيم في شمال عمان فان  $1=X33$  وغير ذلك  $X33 =$  صفرا
- إذا كانت الأسرة تقيم في غرب عمان فان  $1=X34$  وغير ذلك  $X34 =$  صفرا
- إذا كانت الأسرة تقيم في جنوب عمان فان  $1=X35$  وغير ذلك  $X35 =$  صفرا

٢. مهنة ولي الأمر X4، وقسمت إلى خمسة أنواع هي: X41 القطاع التجاري، X42، القطاع المهني، X43، القطاع الصناعي، X44 القطاع الوظيفي، X45 الأعمال الحرة، وتعطى هذه المتغيرات القيم على النحو التالي:

- إذا كان ولي الأمر يعمل في القطاع التجاري فان  $1=X41$  وغير ذلك  $X41 =$  صفرا
- إذا كان ولي الأمر يعمل في القطاع المهني فان  $1=X42$  وغير ذلك  $X42 =$  صفرا
- إذا كان ولي الأمر يعمل في القطاع الصناعي فان  $1=X43$  وغير ذلك  $X43 =$  صفرا
- إذا كان ولي الأمر يعمل في القطاع الوظيفي فان  $1=X44$  وغير ذلك  $X44 =$  صفرا
- إذا كان ولي الأمر يعمل في قطاع الأعمال الحرة فان  $1=X45$  وغير ذلك  $X45 =$  صفرا

٣. مهنة الأم X5، وقسمت إلى نوعين هما: X51 ربة منزل، X52 عاملة، وتعطى هذه المتغيرات القيم على النحو التالي:

- إذا كانت الام تعمل في القطاع المنزلي فان  $1=X51$  وغير ذلك  $X51 =$  صفرا
- إذا كانت الام تعمل خارج القطاع المنزلي فان  $1=X52$  وغير ذلك  $X52 =$  صفرا

٤. المستوى التعليمي لولي الأمر X6، وقسم إلى ثلاثة أنواع هي: X61 ثانوي أو أدنى، X62 دبلوم كلية مجتمع متوسطة، X63 بكالوريوس أو أعلى، وتعطى هذه المتغيرات القيسم على

النحو التالي:

إذا كان مستوى تعليم ولي الأمر ثانوي أو أدنى فإن  $1=X61$  وغير ذلك  $X61 =$  صفراً

إذا كان مستوى تعليم ولي الأمر كلية مجتمع فإن  $1=X62$  وغير ذلك  $X62 =$  صفراً

إذا كان مستوى تعليم ولي الأمر جامعي أو أعلى فإن  $1=X63$  وغير ذلك  $X63 =$  صفراً

٥. المستوى التعليمي للأم X7 ، وقسم إلي ثلاثة أنواع هي: X71 ثانوي أو أدنى، X72 دبلوم كلية مجتمع متوسطة، X73 بكالوريوس أو أعلى، وتعطى هذه المتغيرات القيم على النحو التالي:

إذا كان مستوى تعليم الأم ثانوي أو أدنى فإن  $1=X71$  وغير ذلك  $X71 =$  صفراً

إذا كان مستوى تعليم الأم كلية مجتمع فإن  $1=X72$  وغير ذلك  $X72 =$  صفراً

إذا كان مستوى تعليم الأم جامعي أو أعلى فإن  $1=X73$  وغير ذلك  $X73 =$  صفراً

#### ٤-٣-٥ المعالجة الإحصائية:

بعد اعتماد الاستبانة بصورتها النهائية، قام الباحث بتطبيقها على عينة الدراسة المكونة من (٨١٢) أسرة مسجلة أبنائها في التعليم الخاص في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، وبعد جمع الاستبيانات ، تم ترميز الإجابات وإدخالها الحاسوب، تمهيدا للحصول على النتائج التي تجيب على أسئلة الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي ( SPSS ) Statistical Package for the Social Sciences .

## ملحق (٤-١) للفصل الرابع

عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب متغيرات الدراسة

جدول (٤-٦)

عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب وساطة النقل من وإلى المدرسة الخاصة

المجموع	أخرى	مشيا على الأقدام	سيارات المدرسة	سيارة ولي الأمر	
٨١٢	٢٣	٥٨	٥٤٢	١٨٩	التكرار
%١٠٠	%٣	%٧	%٦٧	%٢٣	الأهمية النسبية

جدول (٤-٧)

عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب مهنة ولي الأمر

القطاع						
المجموع	الحر	الوظيفي	الصناعي	المهني	التجاري	
٨١٢	١٢٥	٢٢١	٣٠	٢٤٧	١٨٩	التكرار
%١٠٠	%١٦	%٢٧	%٤	%٣٠	%٢٣	الأهمية النسبية

جدول (٤-٨)

عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب مهنة الأم

القطاع						
المجموع	الحر	الوظيفي	التعليمي	المهني	المنزلي	
٨١٢	٢	٤٦	٦١	٢٩	٦٧٤	التكرار
%١٠٠	%١	%٦	%٧	%٣	%٨٣	الأهمية النسبية

جدول (٩-٤)

عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب درجة تعليم ولي الأمر

المجموع	ماجستير أو أكثر	بكالوريوس	دبلوم كلية مجتمع	ثانوي أو أقل	التكرار
٨١٢	١٢٨	٣٣٠	٨٨	٢٦٦	الأهمية النسبية
%١٠٠	%١٥	%٤١	%١١	%٣٣	

جدول (١٠-٤)

عينة الدراسة وتوزيعها النسبي حسب درجة تعليم الأم

المجموع	ماجستير أو أكثر	بكالوريوس	دبلوم كلية مجتمع	ثانوي أو أقل	التكرار
٨١٢	٣٠	١٥٧	١٥٤	٤٧١	الأهمية النسبية
%١٠٠	%٤	%١٩	%١٩	%٥٨	

## الفصل الخامس

النتائج القياسية والإحصائية للدراسة الميدانية

## ١-٥ مقدمة:

في الفصل السابق، قمنا بالتعرف على تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على قرار الأسرة في إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة من خلال دراسة ميدانية، وقد تضمن الفصل وصفا لمجتمع الدراسة والعينة والنموذج القياسي.

ويأتي هذا الفصل، لعرض وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها من إجابات الأسر على فقرات الاستبانة (أداة الدراسة) وذلك لمعرفة عوامل الطلب على التعليم الخاص.

## ٢-٥ اختبار جودة تمثيل النموذج للبيانات:

هناك أكثر من طريقة للحكم على جودة النموذج، إلا أن أكثرها استعمالاً طريقة مقارنة النتائج الفعلية مع المتوقعة من قبل النموذج، والجدول (١-٥) يعرض النتائج الفعلية مقارنة مع المتوقعة، كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

### جدول (١-٥)

تصنيف النتائج المتوقعة والفعلية للدراسة الميدانية

الناتج المتوقع	التوقع الصحيح %		الناتج الفعلية	
	واحد	صفر		
صفر	١٧	٥٩		
واحد	٧٢٥	١١		
	للنموذج ككل			
				%٩٦,٥٥

## وقراءة الجدول (١-٥) تشير إلى ما يلي:

إن ٥٩ أسرة ممن لا يرغبون في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص، قد تم توقعهم بشكل صحيح من قبل النموذج بأنهم لا يرغبون في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص، كذلك ٧٢٥ أسرة ممن يرغبون في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص، قد تم توقعهم بشكل صحيح من قبل النموذج.

بأنهم يرغبون في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص. إن القطر المار بالرقمين (١٧، ١١) يبين لنا عدد الأسر التي حدث فيها عدم تطابق بين التوقع والفعلي، فالرقم ١٧ يشير إلى عدد الأسر التي لا ترغب في إلحاق أبنائها بالتعليم الخاص حيث تم توقعهم بشكل خاطئ من قبل النموذج بأنهم يرغبون في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص ، والرقم ١١ يشير إلى عدد الأسر التي ترغب في إلحاق أبنائها بالتعليم الخاص حيث تم توقعهم بشكل خاطئ من قبل النموذج بأنهم لا يرغبون في إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص. كذلك نجد أن نسبة التوقع الصحيح للأسر التي ترغب في إلحاق أبنائها بالتعليم الخاص ٩٨,٥١%، بينما كانت هذه النسبة ٧٧,٦٣% للأسر التي لا ترغب في إلحاق أبنائها بالتعليم الخاص، وللأسر ككل بلغت هذه النسبة ٩٦,٥٥%. وهكذا فالنموذج قد أظهر دقة عالية في التوقع، وبالتالي دقة وجودة عالية في تمثيل البيانات.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النموذج قد اجتاز اختبار  $\chi^2$ ، حيث بلغت قيمة  $\chi^2$  المحسوبة 397.58 عند مستوى أهمية 1% ودرجات حرية 19، وهي أكبر من الجدولية وتساوي 36.19 (19).

### ٣-٥ عرض وتفسير النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية:

في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، تشير المعلمات المقدرية إلى مقدار التغيير الذي يحصل في المتغير التابع بسبب تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، ولمعرفة ما تشير إليه المعلمات المقدرية في النموذج اللوجستي، يكون من المناسب إعادة كتابة ودمج المعادلتين (2-4) و (a) مرة أخرى:

$$\frac{P_i}{1 - P_i} = e^{X_i^T \beta} = e^{B_0 + B_1 X_{i1} + \dots + B_k X_{ik}} \quad P_i \in ]0,1[$$

وعليه فإن أساس اللوغاريتم الطبيعي (e) مرفوعا للأس (Bi) هو عامل التغير في درجة احتمال حدوث الظاهرة قيد الدراسة عندما يزيد المتغير المستقل (i) بمقدار وحدة واحدة، فإذا كانت (Bi) موجبة فإن هذا العامل سوف يكون أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعني زيادة درجة احتمالية وقوع الظاهرة، وإذا كانت (Bi) سالبة فإن هذا العامل سوف يكون أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني انخفاض درجة احتمالية وقوع الظاهرة، وإذا كانت (Bi) صفرا فإن هذا العامل سوف يكون مساو للواحد الصحيح، وهذا يعني بقاء درجة احتمالية وقوع الظاهرة كما هو بدون تغيير.

والجدول (٥-٢) يبين النتائج المستخرجة من جهاز الحاسوب للمعاملات المقدرة لدالة الطلب اللوجستية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وفيما يلي تفسير للنتائج التي يظهرها هذا الجدول:

١. إن إشارة معامل الطلب بالنسبة للدخل موجبة ( $B1 = 2.1785$ ) وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وتعني أنه إذا ارتفع الدخل بنسبة 1% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن درجة احتمالية الطلب على التعليم الخاص سترتفع بنسبة (8.8329%) كما هو مبين في السطر المعنون ( $Exp. (B)$ )، وهذه النتيجة تتوافق مع توقعاتنا النظرية عن طبيعة العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على التعليم الخاص من جهة، ومع النتيجة التي حصلنا عليها من دراسة السلسلة الزمنية في الفصل الثالث من جهة أخرى.

٢. إن إشارة معامل الطلب بالنسبة لحجم الأسرة سالبة ( $B2 = - 2.4825$ ) وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وتعني أنه إذا ارتفع حجم الأسرة بنسبة 1% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن درجة احتمالية الطلب على التعليم الخاص ستنخفض بنسبة (0.0835%) كما هو مبين في السطر المعنون ( $Exp. (B)$ ).



وفيما يلي تعريف بالمتغيرات والرموز الواردة في الجدول السابق:

قيمة المعلمة المقدرة	B
الخطأ المعياري	S.E
مستوى المعنوية	Sig
معامل الارتباط الجزئي	R
معكوس اللوغاريتم للمعلمة المقدرة	Exp.(B)
دخل الأسرة الشهري	X1
عدد أفراد الأسرة	X2
مكان إقامة الأسرة في وسط عمان	X31
مكان إقامة الأسرة في شرق عمان	X32
مكان إقامة الأسرة في شمال عمان	X33
مكان إقامة الأسرة في غرب عمان	X34
مكان إقامة الأسرة في جنوب عمان	X35
عمل ولي الأمر في القطاع التجاري	X41
عمل ولي الأمر في القطاع المهني	X42
عمل ولي الأمر في القطاع الصناعي	X43
عمل ولي الأمر في القطاع الوظيفي	X44
الأم عاملة خارج المنزل	X51
الأم ربة منزل	X52
مستوى تعليم ولي الأمر ثانوي أو أدنى	X61
مستوى تعليم ولي الأمر كلية مجتمع متوسطة	X62
مستوى تعليم ولي الأمر جامعي أو أعلى	X63
مستوى تعليم الأم ثانوي أو أدنى	X71
مستوى تعليم الأم كلية مجتمع متوسطة	X72
مستوى تعليم الأم جامعي أو أعلى	X73
ثابت النموذج	Constant

وهذه النتيجة تتوافق مع توقعاتنا النظرية عن طبيعة العلاقة العكسية بين حجم الأسرة والطلب على التعليم الخاص، حيث أنه بزيادة عدد أفراد الأسرة سينخفض معدل نصيب الفرد من الدخل الشهري للأسرة، وبالتالي انخفاض الطلب على التعليم الخاص.

٣. إن إشارة معاملات الطلب ومقاديرها بالنسبة لمكان إقامة الأسرة ، كانت متباينة بين مناطق عمان، حيث كان أعلاها في شمال عمان ( $B33 = 7.4660$ ) ثم غرب عمان ( $B34 = 5.0152$ ) ثم وسط عمان ( $B31 = 1.6980$ ) ثم جنوب عمان ( $B35 = 0.793$ ) وجميع هذه النتائج مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% ، باستثناء ( $B35$ ) وفي جميع هذه المناطق كانت إشارة معامل الطلب موجبة مما يشير إلى العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات والطلب على التعليم الخاص، بينما كانت إشارة معامل الطلب بالنسبة لمنطقة شرق عمان سالبة ( $B32 = -1.9254$ ) مما يشير إلى العلاقة العكسية بين هذا المتغير والطلب على التعليم الخاص. ويمكن تفسير هذه النتائج إذا ما ربطنا بين مستويات الدخل وهذه المناطق، فمستويات الدخل توصف بأنها متباينة بين مناطق عمان المختلفة، حيث توصف بأنها أعلى في مناطق شمال وغرب ووسط عمان بالمقارنة مع جنوب وشرق عمان.

٤. إن إشارة معاملات الطلب ومقاديرها بالنسبة لمهنة ولي الأمر، كانت متباينة بين القطاعات المهنية المختلفة، حيث كان أعلاها في القطاع التجاري ( $B41 = 8.4453$ ) ثم القطاع المهني ( $B42 = 4.8155$ ) وكان أدناها في القطاع الصناعي ( $B43 = 0.0158$ ) وجميع هذه النتائج مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% ، باستثناء ( $B43$ ) وفي جميع هذه القطاعات كانت إشارة معامل الطلب موجبة مما يشير إلى العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات والطلب على التعليم الخاص، بينما كانت إشارة معامل الطلب بالنسبة للقطاع الوظيفي سالبة ( $B44 = -4.5547$ ) مما يشير إلى العلاقة العكسية بين هذا المتغير والطلب على التعليم

الخاص. ويمكن تفسير هذه النتائج إذا ما ربطنا بين مستويات الدخول وهذه القطاعات، فمستويات الدخول توصف بأنها متباينة بين القطاعات المهنية المختلفة، حيث توصف بأنها أعلى في القطاعين التجاري والمهني بالمقارنة مع القطاع الوظيفي.

٥. إن إشارة معامل الطلب بالنسبة للأم العاملة موجبة ( $B51 = 0.1379$ ) مما يشير إلى العلاقة الطردية بين هذا المتغير والطلب على التعليم الخاص، بينما كانت هذه الإشارة سالبة بالنسبة للأم ربة المنزل ( $B52 = -4.3397$ ) مما يشير إلى العلاقة العكسية بين هذا المتغير والطلب على التعليم الخاص. ويمكن تفسير هذه النتيجة إذا ما ربطنا هذين المتغيرين بمستويات الدخول، فالأم العاملة تعمل على زيادة حجم الدخل الأسري بعملها بالمقارنة مع الأم التي تعمل ربة منزل، مما له تأثير إيجابي على الطلب على التعليم الخاص.

٦. إن إشارة معاملات الطلب ومقاديرها بالنسبة لمستوى تعليم ولي الأمر، كانت متباينة بين مستوياتها المختلفة، حيث كان أعلاها في المستوى الجامعي أو أعلى ( $B63 = 4.7234$ ) ثم مستوى كليات المجتمع المتوسطة ( $B62 = 1.8736$ ) وهذه النتائج مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وفي هذين المستويين كانت إشارة معامل الطلب موجبة مما يشير إلى العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين والطلب على التعليم الخاص، بينما كانت إشارة معامل الطلب بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي أو أدنى سالبة ( $B61 = -0.1526$ ) مما يشير إلى العلاقة العكسية بين هذا المتغير والطلب على التعليم الخاص. ويمكن تفسير هذه النتائج إذا ما ربطنا بين مستويات الدخول وهذه المستويات التعليمية، فمستويات الدخول توصف بأنها متباينة بين المستويات التعليمية المختلفة، حيث توصف بأنها تتزايد كلما اتجهنا صعوداً في هذه المستويات.

٧. إن إشارة معاملات الطلب ومقاديرها بالنسبة لمستوى تعليم الأم، كانت متباينة بين مستوياتها المختلفة، حيث كان أعلاها في المستوى الجامعي أو أعلى ( $B73=3.8748$ ) ثم مستوى كليات المجتمع المتوسطة ( $B72=0.0146$ ) وهذه النتائج مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% ، وفي هذين المستويين كانت إشارة معامل الطلب موجبة مما يشير إلى العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين والطلب على التعليم الخاص، بينما كانت إشارة معامل الطلب بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي أو أدنى سالبة ( $B71=-1.9008$ ) مما يشير إلى العلاقة العكسية بين هذا المتغير والطلب على التعليم الخاص. ويمكن تفسير هذه النتائج إذا ما ربطنا بين مستويات الدخول وهذه المستويات التعليمية، فمستويات الدخول توصف بأنها متباينة بين المستويات التعليمية المختلفة، حيث توصف بأنها تزايد كلما اتجهنا صعوداً في هذه المستويات. ويتفسير هذه النتائج تكون الدراسة قد حققت هدفها الأول المتمثل في تقدير محددات الطلب على التعليم الخاص، والفقرات التالية تعرض وتفسر النتائج المتعلقة بالهدفين الثاني والثالث.

#### ٥-٤ عرض وتفسير النتائج الإحصائية المتعلقة بالهدف الثاني:

إن الهدف الثاني في هذه الدراسة يتمثل في الإجابة على السؤال التالي:  
 ما هو تقييم الأسر لأهمية السبب الذي يجعلهم يختارون بين التعليم الخاص والتعليم العام؟  
 ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الأسباب وترتيبها حسب درجة أهميتها، والجدول (٥-٣) يبين ذلك.

جدول (٣-٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب الاختيار بين التعليم الخاص والتعليم العام وترتيبها حسب أهميتها

الانحراف المعياري	مذلول الرقم	المتوسط الحسابي الترتيبي	السبب	درجة الأهمية
١,٧٠	هام جدا	٤,٦٤	تعليم اللغة الأجنبية من الصف الأول الأساسي	١
٠,٨٣	هام	٤,٤٣	جودة التعليم	٢
١,١٠	هام	٤,٠٨	انخفاض أعداد الطلاب في الشعب	٣
١,٠٩	هام	٣,٧٩	توفر وسائل النقل	٤
١,٣٤	هام	٣,٥٩	الدخل الشهري	٥
١,٢٩	متوسط	٢,٥٦	رغبة الأبناء في مرافقة الأصدقاء	٦
١,٤٣	غير هام	٢,٤٧	عدم توفر مدارس حكومية قريبة من السكن	٧

وقراءة الجدول (٣-٥) تشير إلى ما يلي:

إن أكثر الأسباب أهمية من وجهة نظر الأسر، في الاختيار بين التعليم الخاص والتعليم العام، هي أسباب تعليمية، تتعلق بالعملية التعليمية نفسها، وتتمثل في تعليم اللغة الأجنبية، وجودة التعليم، وانخفاض أعداد الطلاب في الشعب، وتوفير وسائل النقل، يليها الأسباب الاقتصادية المتمثلة في حجم دخل الأسرة، يليها الأسباب الاجتماعية المتمثلة في رغبة الأبناء في مرافقة الأصدقاء. ومن الجدير بالملاحظة، أن سبب عدم توفر مدارس حكومية قريبة من مكان إقامة الأسرة، أخذ أنني درجة في الأهمية من وجهة نظر الأسر، وهذا يعني أنه لو توفرت مدارس حكومية قريبة من مكان الإقامة، فإن الأسر تفضل التعليم الخاص على التعليم العام.

٥- عرض وتفسير النتائج الإحصائية المتعلقة بالهدف الثالث:

إن الهدف الثالث في هذه الدراسة يتمثل في الإجابة على السؤال التالي:

ما هو تقييم الأسر لأهمية السبب الذي يجعلهم يختارون بين مدرسة خاصة ومدرسة خاصة؟

ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه

الأسباب وترتيبها حسب درجة أهميتها، والجدول (٥-٤) يبين ذلك.

### جدول (٥-٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب الاختيار بين مدرسة خاصة ومدرسة خاصة أخرى وترتيبها حسب أهميتها

درجة الأهمية	السبب	المتوسط الحسابي الترتيبي	مدلول الرقم	الانحراف المعياري
١	سمعة المدرسة الأكاديمية والعلمية	٤,٥٣	هام جدا	٠,٧٨
٢	الاهتمام بالتربية الدينية	٤,٤١	هام	٠,٩٤
٣	وجود الأبنية المدرسية المناسبة	٤,١٠	هام	١,٠٠
٤	انخفاض أعداد الطلاب في الشعب	٣,٨٨	هام	١,١٣
٥	انخفاض رسوم التعليم وتكاليف النقل	٣,٧٠	هام	١,١٩
٦	الاهتمام بالأنشطة غير المنهجية	٣,٤٤	متوسط	١,٢٣
٧	قرب المدرسة من مكان إقامة الطالب	٣,١٥	متوسط	١,٣٦

وقراءة الجدول (٥-٤) تشير إلى ما يلي:

إن أكثر الأسباب أهمية من وجهة نظر الأسر، في الاختيار بين مؤسسات التعليم الخاص، هي أسباب تعليمية أيضاً، تتمثل في سمعة المدرسة العلمية، والتربية الدينية، وتوفر الأبنية المدرسية، وانخفاض أعداد الطلاب في الشعب، يليها الأسباب الاقتصادية المتمثلة في انخفاض رسوم التعليم وتكاليف النقل. ومن الجدير بالذكر، أن برامج الدعاية والإعلان ستكون ذات فعالية كبيرة في إيجاد أو جذب الطلاب على التعليم الخاص، يشير إلى ذلك وضع السبب المتمثل في سمعة المدرسة الأكاديمية والعلمية على رأس قائمة الأسباب في الاختيار بين مؤسسات التعليم الخاص.

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات

## ٦-١ النتائج:

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الأردن، وبناء على ما تقدم في فصول هذه الدراسة، يمكن الخروج بعدد من النتائج أهمها ما يلي:

١. أظهرت الدراسة أن الطلب على التعليم الخاص مرتفع وفي تزايد مستمر، حيث أنه من بين كل سبعة طلاب يلتحق طالب واحد بالتعليم الخاص، وقد بلغ معدل النمو السنوي للطلب على التعليم الخاص ٦,٣٢ % ، خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٩٦ ، وهو أعلى من معدل النمو السنوي للسكان والذي يزيد عن ٣ %، وهذا مؤشر على زيادة الإقبال على التعليم الخاص.

٢. أظهرت الدراسة أن معدل النمو السنوي للمعلمين في القطاع الخاص هو ٨,٦ %، وهو أعلى من معدل النمو السنوي للطلبة في نفس القطاع ومقداره ٦,٣٢ %، وهذا مؤشر على تحسن نوعية العملية التعليمية والتربوية.

٣. أظهرت الدراسة أنه لا يوجد فرق كبير في جودة العملية التعليمية بين قطاعي التعليم الخاص والتعليم العام باستخدام مقاييس الجودة المتمثلة في معدل نصيب الشعبة والمعلم من الطلبة، فمن حيث معدل نصيب الشعبة من الطلبة كان الفرق لا يتجاوز ١٠ % لصالح التعليم الخاص، ومن حيث معدل نصيب المعلم من الطلبة كان الفرق لا يتجاوز ٤ % لصالح التعليم الخاص أيضا.

٤. أظهرت الدراسة أن الطلب على التعليم الخاص مرن بالنسبة للسعر، وذلك بسبب توفر البديل لهذه الخدمة في التعليم العام، وغير مرن بالنسبة للدخل.

٥. أظهرت الدراسة أن محافظة العاصمة -عمان- تشتمل على ٥٨,٤ % من طلبة التعليم الخاص في الأردن، بالمقارنة مع باقي المحافظات، بالإضافة إلى أنها تشتمل على أعلى نسبة

لطلبة التعليم الخاص إلى طلبة التعليم العام، بالمقارنة مع باقي المحافظات، حيث بلغت هذه النسبة ٤٠,٣٣%.

٦. أظهرت الدراسة أن للمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي تأثير في الطلب على التعليم الخاص. فمستوى دخل الأسرة وعدد أفرادها، ومهنة الأم ومستوى تعليمها، ومهنة الأب ومستوى تعليمه، جميعها تؤثر في رغبة الأسر في إحقاق ابنائهم بالتعليم الخاص.

وهذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، من حيث العلاقة الإيجابية بين الطلب على التعليم الخاص ومتوسط دخل الأسرة، والعلاقة العكسية بين الطلب على التعليم الخاص وكل من أسعار التعليم الخاص وحجم الأسرة.

٧. أظهرت الدراسة أن أكثر الأسباب أهمية من وجهة نظر الأسر في الاختيار بين التعليم الخاص والتعليم العام، أو بين مؤسسات التعليم الخاص نفسه، هي أسباب تعليمية تتعلق بالعملية التعليمية نفسها، يليها الأسباب الاقتصادية، فالأسباب الاجتماعية.

## ٦-٢ التوصيات:

عند الحديث عن أهمية هذه الدراسة في الفصل الأول، ذكرنا أن هذه الدراسة مهمة لعدد من الجهات: منها أصحاب القرار في مؤسسات التخطيط الحكومي، والمستثمرين في قطاع التعليم الخاص، وأولياء أمور الطلبة، والباحثين، ومن هنا فإن توصياتنا هي:

١. لأصحاب القرار في مؤسسات التخطيط الحكومي، يوصي الباحث باعتبار الرسوم التعليمية المدفوعة من قبل أولياء أمور الطلبة عن أبنائهم في المدارس الخاصة، نفقات خاضعة للإعفاء من ضريبة الدخل، كما هو الحال بالنسبة لنفقات الدراسة الجامعية.

٢. للمستثمرين في قطاع التعليم الخاص، يوصي الباحث بأن السياسة السعرية والدعائية المناسبة تعتبران من أهم العوامل في إيجاد أو زيادة الطلب على التعليم الخاص في الأردن، يظهر ذلك ما

تم الإشارة إليه من مرونة الطلب السعرية، بالإضافة إلى تبوء السبب المتمثل في سمعة المدرسة العلمية المركز الأول بين أسباب الاختيار بين مؤسسات التعليم الخاص.

٣. للباحثين، يوصي الباحث بعمل مزيد من الدراسات الميدانية في المحافظات الأخرى في الأردن، للتعرف على محددات الطلب فيها، والتي لا شك قد تختلف عن تلك التي توصلت إليها هذه الدراسة في عمان، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأسر عند اختيار العينة، سواء كانت هذه الأسر ترسل أبنائها إلى التعليم الخاص أو التعليم العام أو إلى الجهتين معاً.

المراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## أولاً: المراجع العربية:

### أ. الكتب:

١. التل، أحمد يوسف. تطور نظام التعليم في الأردن : مؤثرات وعوامل، عمان، ١٩٨٩.
٢. شولتز، ثيودور. القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد عبد الهادي عفيفي ومحمود السيد سلطان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.
٣. عماد، حامد. في اقتصاديات التعليم، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٩٦٨.
٤. مرسي، محمد. تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

### ب. الدوريات:

٥. أبو سماحة، كمال. التربية واقتصاديات التعليم / معالم أساسية، رسالة المعلم، المجلد ٣٤ ، العدد ٤ ، كانون الأول ١٩٩٣.
٦. بني هاني، عبدالرزاق. المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للتعليم ما قبل الجامعي، أبحاث اليرموك، المجلد ٦ ، العدد ٤ ، ١٩٩٠.
٧. الحلاق، جاك . النفقات التربوية الكلية وكافة الوحدات التعليمية في البلدان النامية، مجلة التربية الجديدة، العدد ٣١، ١٩٨٤.

### ج. الرسائل الجامعية:

٨. بني عيسى، محمد محمود. الطلب على التعليم العالي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٥.
٩. التل، كامل. أثر التعليم على النمو الاقتصادي: حالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٠.

١٠. جرادات، ضرار. التعليم والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٦.
١١. حورية، علي حسين. تحليل سعر المنفعة للمرحلة الجامعية الأولى في الأردن للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٧.
١٢. الخرابشة، سليمان حمدان. الاستثمار في رأس المال البشري: التعليم والتدريب في الأردن ١٩٧٣/١٩٩٤ - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.
١٣. خصاونة، أنور محمد عبدالله. تمويل التعليم المدرسي العام وقياس طاقة الأردن المالية لتمويل التعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥.
١٤. الدعجة، هشام إبراهيم. دراسة الاستثمار التربوي للتعليم المهني في الأردن من خلال سعر المنفعة للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠.
١٥. العزام، أحمد مزعل، الطلب على الطاقة في الأردن، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨ - ١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٦.
- د. النشرات:
١٦. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٩٥، عمان، الأردن، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.

١٧. دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، عمان، الأردن، ١٩٧٤-١٩٩٦.

١٨. وزارة التربية والتعليم، التقارير الإحصائية السنوية التربوية، عمان، الأردن،

١٩٧٤-١٩٩٦.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

أ. الكتب:

19. Griffiths, William E., and Others, Learning and Practicing Econometrics, 1993.

20. Johnston, J. Econometric Methods, Second Edition, New York, Mc Graw Hill, 1972.

21. Kmenta, Jan . Elements of Econometrics, Macmillan Publishing Co. New York, 1971.

22. Todaro ,M. Economic Development in the Third World, 1978.

ب. الدوريات:

23. Bishop, John. The Effect of Public Policies on the Demand for Higher Education, The Journal of Human Resources, Vol. XII , No. 3 ,1977. pp. 285-307.

24. Campell, Robert and siegel , Barry N. , The Demand for Higher Education in the U.S. , 1919-1964, American Economic Review, June, 1967. pp. 482- 494.

25. Gemello, J.M. and Osman, J. Estimating the Demand for Private School Enrollment, Am. J. Education, 1984, pp. 262-279.

26. Heath, Julia A., and Tuckman, Howard P. , The Effects of Tuition Level and Financial Aid on the Demand for Undergraduate and Advanced Terminal Degrees , Economics of Education Review , Vol. 6, No.3 , 1987. pp. 227 - 238.

27. Henry M. Levin and Carolyn, Kelley. Can Education do it alone? Economics of Education Review .Vol. 13.No.2, 1994, pp.97- 108.
28. Hight, J.E. The Demand for Higher Education in the U.S.,1927-1972, The Public and Private Institutions, J.of Human Resources, 10,1975, pp. 513-520.
29. Hoenack, S.A. and Weiler, W.C. The Demand for Higher Education and Institutional Enrollment Forecasting, Economic Inquiry\_17, 1979, pp. 89-113.
30. Hoenack, S.A.An Application of a Structural Model of school Demand and Supply to Evaluate Alternative Designs of Voucher Education Systems, Economics Of Education Review, Vol.16, No.1, 1997,pp. 1-14.
31. Hopkins,T.D. Higher Education Enrollment Demand, Economic Inquiry\_12, 1974,pp. 53-65.
32. Psacharopoulos,G. Education As Investment, Development digest,\_Vol. XXI, No. 2,1983, pp. 59-66.

© Arabic Digital Library - Yamouk University

## ملاحق الدراسة





□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام إطلاقاً  
١٤. يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يدل على تقييمكم لأهمية السبب أو الأسباب التي تجعلكم تختارون بين مدرسة خاصة ومدرسة خاصة أخرى لتعليم ابنائكم:

ا. انخفاض أعداد الطلاب في الشعب الصفية عنها في مدارس خاصة أخرى؟

□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام إطلاقاً  
ب. انخفاض رسوم التعليم وتكلفة النقل عنها في مدارس خاصة أخرى؟

□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام  
ج. قرب المدرسة من المنزل بالمقارنة مع مدارس خاصة أخرى؟

□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام إطلاقاً  
د. درجة الاهتمام بالتربية الدينية عنها في مدارس خاصة أخرى؟

□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام إطلاقاً  
هـ. سمعة المدرسة الأكاديمية والعلمية عنها في مدارس خاصة أخرى؟

□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام إطلاقاً  
و. وجود الأبنية المدرسية المناسبة (ساحات، ملاعب) عنها في مدارس خاصة أخرى؟

□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام إطلاقاً  
ز. الاهتمام بالأنشطة غير المنهجية (كالسباحة والنوادي الصيفية والرحلات و... الخ)

عنها في مدارس خاصة أخرى؟

□ هام جدا □ هام □ وسط □ غير هام □ غير هام إطلاقاً

ملحق رقم (٤-٢)

الإجراءات الرسمية لأعداد الاستبانة للتوزيع



الرقم: (١١٠٧) / ١٦٨

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - قسم الاقتصاد

التاريخ: هـ

الموافق: ١٩٩٨/٩/١٣ م

### إلى من يهمه الأمر

يقوم السيد علي احمد غنايم طالب الدراسات العليا في قسم الاقتصاد، بإعداد أطروحة ماجستير بعنوان " تقدير محددات الطلب على التعليم الخاص الأساسي والثانوي في الاردن " ، وقد قام الطالب بإعداد استبانته لهذا الغرض . أرجو التكرم بالإيعاز لمن يهمه الأمر لمساعدته والسماح له بتوزيع هذه الاستبانته وجمع المعلومات التي يحتاجها لهذه الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عن /رئيس قسم الاقتصاد

الدكتور عاطف خليل





بسم الله الرحمن الرحيم  
وزارة التربية والتعليم



مديرية التعليم الخاص في محافظة العاصمة

الموافق ١٩٩٨ / ٩ / ١١

الرقم: ١٠٢٩ / ٥ / ١٤١٩

مد يري ومد يرات المدارس الخاص

الموضوع : البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

اشارة لكتاب عطوفة مدير عام التربية والتعليم لمحافظة العاصمة

رقم ١٥٨٢٨/١٠/١٥/٤٢ تاريخ ١٩٩٨/٩/١٦ م

يقوم الطالب علي احمد غنايم باجراء دراسة بعنوان " نقد بر محددات الطلب على التعليم الخاص الاساسي والثانوي في الاردن " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة اليرموك ويحتاج ذلك الى تطبيق استبانة على عينه من اولياء امور طلبة مدارسكم وبا لاستعانته بمد يري المدارس ومد يراتهم .

ارجو تسهيل مهمة الطالب المذكور وتقديم المساعدة الممكنة له .

واقبلوا الا تراهم

مد ير التعليم الخاص بالوكالة

رافع ديبية  
المدير المساعد للشؤون الادارية

نسخة / للسيد المدير المساعد للشؤون الفني

نسخة / للسيد رئيس قسم الاشراف التربوي

١٠٣٩

# **Estimating the demand for the basic and secondary private education in Jordan**

Under the supervision of Prof. Dr. Khalil Hammad

## **Abstract**

Estimating the demand for the basic and secondary private education in Jordan is considered to be one of the most important subjects for the time being, especially for the investors in this field, those who have the right to decide in the planning governmental establishments or those who are responsible for the students themselves. Some of the reasons that made me chose this subject in addition to its importance are that according to my knowledge and studies in this subject I didn't find any one who had searched in this subject. So I decided to add to the economic library anew reference in this field. My practical in private education helped me, because I am working as a chief to the financial and registration department of one of the biggest private schools in Jordan for more than eight years.

Many studies related to the subject have been performed. This study comes as an endeavor for building a model to estimate the demand. This model depends on two kinds of data; The first kind uses time series data and is called the Time - Series Study; The second kind of data is obtained from the field by a questioner which was designed for this purpose and is called Field Study. The study assumes that the results of the field study will enhance the results of the time - series study and this is what the study had concluded.

This study aims to knowing the total limitations of the demand on the basic and secondary private education in Jordan. In addition to knowing the importance of the factors which make the

family choose between private and public education on one side and the private education establishment on the other side.

The study showed that the average of the annual growth of the students in the private education was 6.32%, that is relatively twice the average of the growth of the population. This is an indicator that people are increasingly joining private education. The study also showed that the average of the annual growth of the teachers is 8.6% which is more than the growth of the students, this is an indicator on improving the quality of the educational process in this field.

The final results of the study is that the demand on the basic and secondary private education in Jordan is very high and continuously increasing, despite the large foundation of the public education, in addition to its being affected by the educational, social and economic level of the family.